

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

فرع: علوم الاقتصادية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار العملة

الوطنية في الجزائر 2005_2018

من إعداد: تحت إشراف:

د/طبيي حمزة

-نوي رحمة

-زرزور سلمى

السنة الجامعية : 2019_2020



الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله واسع العطاء ذي العظمة والكبرياء كتب على أهل الدنيا الفناء
والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد الأصفياء واله الأتقياء ومن تبعه
بإحسان الى يوم الدين .

اما بعد اهدي ثمرة جهدي هذا :

الى من علمني العطاء بدون انتظار ابي الحبيب

الى ملاكي في الحياة التي من تحت قدميها تكمن الجنةأمي الغالية .

الى أخوتي :سعاد..منيرة...مريم ...إكرام...مرام...هديل,,,,,وأخي الغالي محمد.

الى صديقتي اخص بالذكر :وسيلة ...فيروز...هاجر...ياسمين..مروة...رحمة .

الى كل من تربطني بهم صلة الرحم

الى كل أساتذتي الكرام

زرزور سلمى

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

سورة التوبة الآية 105

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة
والسلام ، اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي بجلال وجهك وعظم سلطانك .

الحمد لله رب العالمينخلق اللوح والقلموخلق الخلق من عدم

ودبر الارزاق والآجال بالحكم والقدراما بعد .

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير الى :

أشكر جزيل الشكر الأستاذ القدير المشرف الدكتور طيبي حمزة

الى التي لم أجد الكلمات توفى بحقتها ، الى ملاكي في الحياة ، الى معنى الحب والحنان
الى بسمة الحياة وسر الوجود ، الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي
الى أعلى الحبايب ، امي الغالية .

الى الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال ، الى الذي رباني على الفضيلة وشملي
بالعطف والحنان ، الى من كلله الله بالهيبة والوقار ، أحمل اسمه بكل افتخار أبي
الغالي .

أرجو من الله أن يمد في عمركما لتريا ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى
كلماتكما نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد .

الى روح جدي الغالي الحاج نوي سليمان بن عبد الله رحمه الله وأسكنه فسيح
جنانه ، الى جدتي عائشة حفظها الله وأطال في عمرها .

الى الاعمدة التي اضل ارتكز عليها إخوتي عبد الباسط وزوجته ، علاء الدين و
زوجته ، عبد الواحد ، عبد المؤمن ، عبد الرافع ، واخواتي صورية واحلام
الى العصافير الصغيرة جمانة ، ميسون ، لينا .

الى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح وأخص بالذكر :زهور ، سلسبيل
إلهام ، هدى ، نسرين ، نورس ، سهام ، سلمى الى كل من وسعهم قلبي ، ولم
يذكرهم لساني ، والى جميع زملاء الدراسة ، الى أساتذتي الكرام وكل رفاق الدراسة

نوي رحمة

الفهرس

الصفحة	الموضوع
ث	اهداء
خ	الفهرس
د	فهرس الجداول والأشكال
د	مقدمة عامة
د	اشكالية الدراسة
ر	الفرضيات
ر	اهمية الدراسة
ر	اسباب اختيار الموضوع
ر	اهداف الدراسة
ز	منهج الدراسة
ز	صعوبات الدراسة
ز	محتويات الدراسة
1	الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمى للسياسة النقدية وسعر الصرف
2	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
2	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية
3	المطلب الثانى: أدوات السياسة النقدية
5	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
8	المبحث الثانى: مفاهيم أساسية حول سعر الصر
9	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه وأنواعه
11	المطلب الثانى: النظريات المحددة لسعر الصرف
14	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف
17	المطلب الرابع: دور السياسة النقدية فى ضبط سعر الصرف
20	خاتمة الفصل
21	الفصل الثانى: السياسة النقدية للبنك المركزى الجزائرى ودورها فى تحقيق استقرار العملة الوطنية خلال 2005 2018
22	تمهيد

<u>22</u>	<u>المبحث الأول: البنك المركزي الجزائري وقانون 10/90 للنقد والقرض</u>
<u>22</u>	<u>المطلب الأول: ماهية البنك المركزي الجزائري</u>
<u>23</u>	<u>المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي مهام وصلاحيات بنك الجزائر</u>
<u>25</u>	<u>المطلب الثالث: قانون 10/90 للنقد والقرض</u>
<u>27</u>	<u>المطلب الرابع: أهم التعديلات التي مست قانون 10/90 للنقد والقرض</u>
<u>31</u>	<u>المبحث الثاني: مؤشرات السياسة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر خلال 2005 2018</u>
<u>31</u>	<u>المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر 2005 2018</u>
<u>34</u>	<u>المطلب الثاني: تحليل تطور الوضعية النقدية في الجزائر 2005 2018</u>
<u>37</u>	<u>المطلب الثالث: استقرار أسعار الصرف في الجزائر 2005 2018</u>
<u>40</u>	<u>خاتمة الفصل</u>
<u>41</u>	<u>خاتمة عامة</u>
<u>42</u>	<u>نتائج الدراسة</u>
<u>42</u>	<u>التوصيات</u>
<u>43</u>	<u>أفاق الدراسة</u>
<u>44</u>	<u>قائمة المراجع</u>

فهرس الجداول

<u>الرقم</u>	<u>العنوان</u>	<u>الصفحة</u>
<u>(1 1)</u>	<u>تطور معدل اعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري خلال 2005 2018</u>	<u>31</u>
<u>(2 2)</u>	<u>تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال 2005 2018</u>	<u>34</u>
<u>(3 2)</u>	<u>تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال 2005 2018</u>	<u>35</u>
<u>(4 2)</u>	<u>تطور الدينار مقابل الدولار الأمريكي والاورو وبعض العملات الصعبة الأخرى خلال 2005 2018</u>	<u>38</u>
<u>(5 2)</u>	<u>تطور الدينار مقابل عملات أخرى خلال 2005 2018</u>	<u>39</u>

فهرس الاشكال

<u>الرقم</u>	<u>العنوان</u>	<u>الصفحة</u>
<u>(1)</u>	<u>منحنى بياني يوضح تطور معدل اعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري خلال 2005 2018</u>	<u>32</u>
<u>(2)</u>	<u>اعمدة بيانية توضح تطور الكتلة النقدية خلال 2005 2018</u>	<u>35</u>
<u>(3)</u>	<u>مدرج تكراري يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال 2005 2018</u>	<u>36</u>
<u>(4)</u>	<u>منحنى بياني يوضح تطور الدينار مقابل الدولار الامريكى والاورو</u>	<u>38</u>

المقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق اهداف المجتمع الى جانب السياسات الاخرى ، وتأتي أهميتها من خلال تأثيرها على النظام الاقتصادي من حيث معدلات سعر الصرف ومستوى الانتاج والتشغيل وتوزيع الثروة والدخل الحقيقي ، ويعد سعر الصرف من أولويات الاهداف التي تسعى السياسة النقدية التي تحقيقها ، لان سعر الصرف يعد من العوامل المهمة في الحياة الاقتصادية ، لما له تأثير فيها ، وليقتصر هذا التأثير في المستوى الداخلي فحسب ، بل يمتد ليؤثر في المتغيرات الخارجية في الحياة الاقتصادية الدولية ، وذلك لان سعر الصرف يقوم بمهمة أساسية والتي تتجلى بربطه بين الحياة الاقتصادية الداخلية والخارجية للبلد اذ يؤثر سعر الصرف على القدرة التنافسية للبلد ويبيّن وضع ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والنمو الحقيقي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية المهمة .

ويعد الجهاز المصرفي أهم القطاعات و فإن البنك المركزي يمثل المحور الاساسي لهذا الجهاز، ويعتبر أحدث صورة لتطويره ، فقد أنشأت هذه البنوك كمرحلة أخيرة من مراحل التطور النقدي، وبتطوره أصبحت البنوك تقوم بوظائف متعددة ،

ان العلاقة بين البنك المركزي والدولة تتوقف على مدى التطور الاقتصادي ودرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ،حيث يحتفظ البنك المركزي باحتياطات الدولة من العملات الاجنبية ويقوم بادراتها ، كما يحدد ليس فقط اسعار تعامل البنوك الاخرى و الهيئات المصرح لها بالتعامل في النقد الاجنبي ، بيعا وشراء وانما ايضا شروط هذا التعامل ، ويتم ذلك بطبيعة الحال بالتعاون مع الهيئات الحكومية المعنية بهذه الامور .

وقد وضع قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد ، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية ، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين ، وأعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والانتماء في ظل استقلالية واسعة ، كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية .

أمل بالنسبة للجزائر فقد مر نظامها المصرفي والنقدي بمراحل مختلفة وعرف اختلالات كثيرة خاصة في فترة الاصلاحات ، واتخذت الدولة العديد من الاجراءات كمحاولة لانعاش الاقتصاد الوطني وكان لهذه الاجراءات العديد من الاثار التي من بينها الاثر على السياسة النقدية وسعر الصرف ، وهو ما سنحاول في هذه الدراسة البحث في جوانب السياسة النقدية ، وتبيان أهمية سعر الصرف والعملة الوطنية .

1_ اشكالية الدراسة :

ان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير السياسة النقدية على استقرار العملة الوطنية في الجزائر ، من هذا فان سؤال بحثنا هو كالتالي :

كيف هو دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار العملة الوطنية في الجزائر 2018/2005 ؟

الاسئلة الفرعية :

1_ ماهي السياسة النقدية وماهي أدواتها ، و أهدافها ؟

2_ ماالمقصودبسر الصرف ، وماهي أهم النظريات المحددة له ؟ وماهي أهم أنظمة الصرف ؟

3_ ماهي السياسة النقدية لبنك الجزائر وما هو دورها في تحقيق استقرار العملة الوطنية في الجزائر؟

وانطلاق مما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية :

3_ الفرضية الرئيسية :

يمكن ان نبين دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار العملة باستخدام متغيرات سعر الصرف

الفرضيات الفرعية :

_ تفسير تغيرات أسعار الصرف في الجزائر من خلال المنهج والنظام المتبع فيها

_ عدم استقرار المتغيرات النقدية خلال فترة الدراسة

_ يعتبر البنك المركزي هو أساس صياغة قوانين دراسة العملة الوطنية

4_ اهمية الدراسة :

تتبع اهمية الدراسة من بيان تأثير السياسة النقدية وادواتها ، وتأثيرها في تحقيق استقرار العملة الوطنية خلال المدة المحددة للدراسة والممتدة بين (2005_2018) ، وبيان اهم العوامل المؤثرة فيها ، لما للسياسة النقدية من دور مهم تلعبه في التأثير على طبيعة النشاط الاقتصاد فضلا عن تأثيرها في الاستقرار النقدي

5_ أسباب اختيار الموضوع :

هناك أسباب كثيرة دعتنا الى البحث في هذا المجال ، والتي من أهمها :

_ الرغبة الذاتية في المجال الوصفي التحليلي ،حيث يسمح هذا المنهج بوصف الظاهرة والاطار المفاهيمي لسياسة النقدية وسعر الصرف وكذا القيام بتحليل التطورات النظرية للسياسة .

_ محاولة إبراز أهمية دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار العملة الوطنية .

_ وجود رغبة ملحة لمعالجة المواضيع المالية النقدية (طبيعة التخصص)

_ أهمية استقرار العملة الوطنية في الاقتصاد النقدي الوطني

6_ أهداف الدراسة :

تتجلى أهداف الدراسة فيما يلي :

_ تحديد مفاهيم السياسة النقدية وأدواتها وكذا أهدافها

_تحديد مفاهيم سعر الصرف ووظائفه واهم العوامل المؤثرة فيه ونظرياته

_التعريف بينك الجزائر

_محاولة التطرق لقانون 10/90 واهم ما جاء بيه للنظام المصرفي

_محاولة البحث في مؤشرات السياسة النقدية بالنسبة لسعر الصرف في الجزائر

7_ منهج الدراسة :

قصد دراسة هذا الموضوع وبحث جوانبه المختلفة وتحديد الروابط والوصول الى النتائج وإعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة واستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لبحث مفاهيم السياسة النقدية وأدواتها وتحديد مفاهيم حول سعر الصرف ووظائفه ونظرياته ، واستخدام المنهج التاريخي لسرد إصلاحات قانون 10/90، ثم استخدمنا منهج دراسة الحالة لقياس مؤشرات السياسة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر

8_ صعوبات الدراسة :

لعل من أهم الصعوبات التي واجهت دراستنا هي :

_انتشار فيروس covid19 في العالم وغلق الجامعات

_قلة المراجع التي تبحث في استقرار العملة كعنوان مباشر

_شساعة الموضوع وتعدد الجوانب المتعلقة به

9_ محتويات الدراسة:

بناء على الإشكاليات والفرضيات السابقة، ولتحقيق الأهداف المرجوة، ونظرا لما تحتويه هذه الدراسة من مواضيع متشعبة، وقصد إعطاء صورة واضحة ومركزة حول الموضوع، ثم تقسيم الدراسة إلي فصلين، وكان مضمون كل فصل كما يلي :

الفصل 1: يستعرض هذا الفصل مفاهيم كل من السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها، وكذا يتناول سعر الصرف انواعه والنظريات المفسرة له وانظمته

الفصل 2: تم فيه التعرض الى مفهوم البنك المركزي الجزائري والهيكل التنظيمي مع ذكر مهامه وصلاحياته، ثم التطرق الى مضمون قانون النقد والقرض 10/90 والاصلاحات التي جاء بها للجهاز المصرفي، ثم الانتقال الى مؤشرات السياسة واسعار الصرف في الجزائر ما بين 2005_2018

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية وسعر الصرف

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية وسعر الصرف

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ويتم التخطيط لها في البنك المركزي، وهي أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتجها الدول من أجل مكافحة مختلف الاختلالات الاقتصادية التي صاحبت التطور الاقتصادي، كما أنها تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض مختلفة،

ومن أهم الاختلالات التي تواجه الاقتصاد اختلالات سياسة سعر الصرف حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم السياسات الاقتصادية ذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني لما تمارسه من تأثير على الموازنات الداخلية والخارجية.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق لكل ما هو مهم حول السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وعليه ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى مبحثين كما يلي :

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة سعر الصرف

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية وسعر الصرف

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية جزءاً من السياسة الاقتصادية الكلية، فهي تؤدي دوراً فعالاً في تطوير المعروض النقدي التحكم في السيولة والائتمان المصرفي، وبهذا تستطيع أن تحقق أهدافاً حيوية تحدد وفق أولويات تقررهما المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد كالبطالة، واستقرار الأسعار وتدهور قيمة العملة المحلية، وهذا عندما تتوفر لها الظروف الملائمة كي تتدخل بإجراءاتها وأدواتها، من أجل تحقيق استقرار يتماشى ومستوى النشاط الاقتصادي المرغوب.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

تنوعت واختلفت تعاريف مفاهيم السياسة النقدية، إلا أنها تلتقي في العناصر المكونة للسياسة النقدية، وهي الإجراءات المتخذة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها

تعرف السياسة النقدية على أنها تلك الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في دولة ما بقصد تحقيق الاستقرار، وهذه السياسة هدفها التحكم في السيولة العامة في جميع الأصول النقدية والمالية والتي تستخدم مباشرة في الوفاء بالديون الناشئة عن المعاملات كما أنها وسيلة من وسائل معالجة

الاضطرابات التي تصيب الاقتصاد وتنتشر في أجزائها المختلفة فتحدث آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعوق التنمية.¹

تعرف السياسة النقدية تلك الإجراءات التي تتخذها في إدارة كل النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة في الاقتصاد، بمعنى مجموعة القواعد والإحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق و تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.²

وتعرف السياسة النقدية بمعناها الواسع جميع الإجراءات التي تتخذ من طرف الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار توفير واستعمال النقود والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي (حجم وتركيب الدين الحكومي)، وتهدف هذه الإجراءات ليس التأثير على النقد فحسب بل تشمل السياسة النقدية للقطاع الحكومي وما تخلفه من انعكاسات واضحة على عرض النقد.³

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

الفرع الأول: الأدوات الكمية

تتركز أهم الأدوات الرقابية للسياسة النقدية في ثلاث أدوات رئيسية نلخصها فيما يلي :

1. معدل إعادة الخصم: يعتبر معدل إعادة الخصم من الوسائل التقليدية الشائعة الاستعمال من طرف البنوك المركزية في تنفيذ سياساتها النقدية. ويمثل معدل إعادة الخصم ذلك المعدل الذي يطبقه البنك المركزي على السندات قصيرة الأجل التي تأتي بها البنوك التجارية إليه لإعادة خصمها عندما تحتاج السيولة. ولا يأخذ هذا المعدل طابعا تجاريا، وبالتالي فإنه لا يتحدد بواسطة آلية السوق وبما أن هذا المعدل لا يكتسي الصفة التجارية فإنه يستعمل بشكل مطلق كأداة للتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد.

إن استعمال معدل إعادة الخصم يتم نظريا وفق آلية بسيطة. إذا رأى البنك المركزي فإن السيولة الحالية في الاقتصاد متوفرة بكثرة وهو ما يزيد من احتمالات التضخم يتدخل عن طريق رفع معدل إعادة الخصم فيقل لجوء البنوك التجارية إلى خصم ما لديها من سندات تجارية لا اعتقادها بأنه هذا المعدل مرتفع ويفوق طاقة تحملها، فيتقلص توزيعها للقرض. أما إذا كان البنك المركزي يعتقد بأن هناك نقص في السيولة الحالية (وهو ما يقوي احتمالات الانكماش فإنه يلجأ إلى خفض معدل إعادة الخصم بشكل يشجع البنوك التجارية إلى إعادة خصم ما لديها من سندات تجارية والتوسع بالتالي في توزيع القرض. _ عندما يرتفع

¹مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص305،

²يمينة شبيرة، -فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000_2014) دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، العلوم الاقتصادية، علوم اقتصادية علوم تجارية وعلوم التسيير، محمد خيضر بسكرة، 2015_2016 ص3.

³ظاهر فاضل البياتي، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة. دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2013

2. السوق المفتوحة: السوق المفتوحة هي عملية يقوم البنك المركزي من خلالها بعمليات بيع وشراء سندات قصيرة الأجل في السوق النقدية، عندما يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية لشراء هذه السندات، يقوم بتنفيذها من خلال إصداره للنفود القانونية لصالح البنك التجاري الذي باعه إياها فتزيد حيازة هذا الأخير للنفود القانونية بشكل تتوسع معها¹.

أما إذا رأى البنك المركزي بأن حجم السيولة الراهنة تزيد من حاجة الاقتصاد فإنه يتدخل في السوق النقدية بائعا للسندات التي بحوزته للبنوك التجارية في هذه الحالة، يكون البنك المركزي طالبا للنفود المركزية التي يخرجها من التبادل إثر عملية البيع هذه (أي يقوم بتدميرها) بينما تكون البنوك التجارية في وضعية الطالب للسندات والعروض للنفود. وإثر هذه العملية سوف يتقلص حجم النفود لدى البنوك التجارية ويتقلص معها حجم القروض التي تستطيع أن تمنحها

3. الاحتياطي الإجمالي: الاحتياطي الإجمالي هو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه باسم هذه البنوك، لا ينتج في الغالب فوائد. في إطار السياسة النقدية، يهدف البنك المركزي من وراء استعمال هذه الوسيلة إلى التأثير بشكل مباشر على سيولة البنوك التجارية في الاتجاه المرغوب من طرفه. فإن البنك المركزي يرغب في التقليل من السيولة لدى البنوك التجارية يقوم برفع هذا المعدل، والعكس صحيح.

• إن استعمال وسيلة الاحتياطي يمكن أن يؤثر على وضع القروض البنكية وبالتالي على السيولة العامة في الاقتصاد من خلال قنوات عديدة، تأخذ القناة الأولى طابعا كميا مباشرا حيث أن رفع معدل الاحتياطي الإجمالي المفروض على الودائع الجديدة يعتبر كتعقيم مباشر لجزء من الودائع مما يقلص بشكل أي تقليص قدرتها على منح القروض

تأخذ آلية التأثير الثانية طابعا كميا أيضا ولكنه غير مباشر بحيث إن رفع هذا المعدل سوف يؤدي إلى تخفيض مضاعف القرض مما يؤدي إلى تقليص قدرة البنوك على خلق نفود الودائع أما الآلية الثالثة فليست ذات طابع كمى، ولكنها تبرز من خلال ما يحققه تقليص السيولة من آثار على مستوى أجر كراء النفود بالفعل، يؤدي رفع معدل الاحتياطي الإجمالي إلى تقليص السيولة المتاحة لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة المدينة، وينعكس ذلك على ارتفاع تكلفة القرض فيقل الطلب عليه من طرف الأعوان الاقتصاديين غير الماليين، والعكس صحيح².

الفرع الثاني: الأدوات النوعية

يقصد بالأدوات النوعية أو المباشرة التي تمس مباشرة عرض النفود، أو بالأحرى حائزي النقد فهي تتعلق بكمية النقد المتداول وأهمها :

1. تطهير القرض: يعتبر تحديد وتوزيع حصص الانتماء من الوسائل المباشرة التي يمنحها البنك المركزي بغرض الرقابة على القروض الممنوحة والموزعة من قبل البنوك التجارية إلى

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 09_2015، ص 152_154

² طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 157_158

عملائها، حيث يقوم البنك المركزي بوضع حد أعلى إجمالي الائتمان الذي يمنحه البنوك التجارية لعملائها اما عن طريق تحديد سقف أقصى لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى المقترضين وإما في شكل نسبة مئوية معينة من إجمالي المبالغ المتوفرة لدى البنك المركزي، أو في شكل نسبة مئوية معينة من إجمالي رأس المال البنك أو في شكل نسبة مئوية معينة من الضمانات التي يقدمها العميل عندما يريد الحصول على أية تسهيلات ائتمانية تزيد من حد معين وقد استعمل هذا الأسلوب لأول مرة في فرنسا لأول مرة سنة 1948.¹

2_ النسبة الدنيا للسيولة: ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديده عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات من خطر الأفراد من قبل البنوك التجارية، بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، بذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الاقتصادي،

3_ قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تستعمل البنوك هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها للقروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.²

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

إن السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية حيث يتم تقسيم أهداف السياسة النقدية الى أهداف أولية وأهداف نهائية.³

الفرع الأول: الأهداف الأولية

وهي عبارة عن المتغيرات التي يسعى البنك المركزي للتحكم فيها بغرض التأثير على الأهداف الوسيطة وبذلك هي تعد الرابط بين السياسة النقدية والأهداف الوسيطة وتتكون من مجموعتين:

1_ مجمعات الاحتياطيات النقدية: تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطيات المصرفية، وكما إن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، إما الاحتياطيات المصرفية فتشمل نقود الودائع لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطيات الإجبارية و الاحتياطيات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

2 قناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة العلوم الاقتصادية، علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم تسيير، أبو بكر¹ الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد بلقايد، 2015_2016 ص2

²قدي عبد المجيد، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص82.

³عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2007، ص.

إما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة و الودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة ،

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي ، وخارجه حول ما هو المتغير او المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض ، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية عن القاعدة النقدية كهدف أولي او تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام عن استخدام مجتمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديون حول أهمية كل مجمع ، وهكذا بقى الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتتظر فقط ، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ، ومدى علاقته ينمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط ، وطالما إن الأمر كذلك فان البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي .¹

2 ظروف سوق النقد: وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف السوق وتحتوي على الاحتياطات الحرة ، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية يعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى ، وسعر فائدة الأرصدة هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم او اثنين بين البنوك.²

الفرع الثاني الأهداف الوسيطة

ومن بين الأهداف الوسيطة التي تمارسها السلطة النقدية نجد :أسعار الفائدة المجمعات النقدية وسعر الصرف.

1_ أسعار الفائدة: يعد تحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة من أهم الأهداف ، نظرا لما يسببه التقلب من آثار سلبية على الاقتصاد القومي فداخليا تؤثر على مستوى الاستثمار ، وخارجيا على رؤوس الأموال .

2_ سعر الصرف: يرى بعض الاقتصاديين في مرونة أسعار الصرف وسيلة جديدة في مواجهة الاختلالات في موازين المدفوعات ، وذلك عندما تحقق الدولة فائضا هاما في معاملاتها الخارجية فهذا يعني زيادة في الطلب على عملاتها الوطنية أو زيادة في عرض العملات الأجنبية مقابل هذه العملة التي لا تلبث أن ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية ، وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأخرى مما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية ، ويؤدي الى انخفاض على سلع هذه الدولة ، ثم يتناقص الفائض في ميزان المدفوعات تدريجيا ومن ناحية أخرى عندما تحقق الدولة عجز هام في معاملاتها الخارجية فان الإلية السابقة نفسها تعمل باتجاه

¹ برعي محمد خليل ،سويفي عبد الهادي ،النقود والبنوك ،مكتبة نهضة الشروق، القاهرة ،1984،ص61.

² يمينة شبيرة، مرجع سابق ،ص15.

معاكس ،حيث يزداد عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الأجنبية فينخفض الطلب على هذه العملة

3_المجمعات النقدية هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق ، وهي تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء لأعوان يرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة لاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية ، كما تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات ¹.

الفرع الثاني :الأهداف النهائية

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية لأسعار،مستوى النشاط،العمالة،التوازن الداخلي،

1.استقرار المستوى العام للأسعار:تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار، والنمو الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة كما تعانیه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية، إذ توسع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر ،لأن انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي

2.التوازن في ميزان المدفوعات:تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز.وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة .

إما في حالة تخفيض ميزان المدفوعات عجز تلجا الدولة الغنية إلى زيادة معدلات الفائدة .حتى تشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علما أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد يعمل على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

هذا بالإضافة إلى تحقيق موازنة بين التدفقات المالية من نفقات وإيرادات على مستوى الاقتصاد الكلي ،وكذا الموازنة بين الاستثمار والاستهلاك من جهة مع تحقيق نوع من الاستقرار في العملة.

تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية و المصرفية
تسعى السلطة النقدية إلى السيطرة على الأدوات النقدية ،بهدف تنفيذ سياستها النقدية المناسبة ومن ثم الوصول إلىالأهداف المحددة ،حيث من خلال تقوية موقف السياسة النقدية يقوى مركز السلطة النقدية ويتم اتخاذ القرارات بمعزل عن أي سلطة أخرى ،من هنا يكون هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالية سلطة نقدية هو احد أهمالأهداف لدى السلطة النقدية والتي تسعى إلى تحقيقها،

¹جبار بشرى ،السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي ،حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير،مالية وتأمينات وتسيير المخاطر ،العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن المهدي ،أم البواقي ،2012_ 2013،ص09،08.

كما تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق هدف تطوير المؤسسات المالية والمصرفية وتطوير الأسواق التي تتعامل فيها (السوق النقدي والسوق المالي) بما يخدم الاقتصاد الوطني، نظرا للأهمية الكبيرة وتأثير هذه المؤسسات على النشاط الاقتصادي، فهي تعمل على جمع المدخرات ومن ثم الإقراض و الإقتراض من والى عدة أطراف، فهي تمارس تأثيرات على كمية ووسائل الدفع والسيولة المحلية ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي ككل .

3. تحقيق التنمية الاقتصادية: تلعب السياسة النقدية دورا هاما في توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه.

تحقيق التنمية الاقتصادية هو رفع الاستثمار، ولما كان كل استثمار يقابله ادخار فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار المشكلة هي مشكلة تمويل الاستثمار بمعنى آخر تمويل التنمية الاقتصادية والتمويل قد يكون محليا كما قد يكون أجنبيا .

والحقيقة هي إن القضية الأساسية ليست بالضرورة المستويات التي يرتفع إليها معدل الادخار والاستثمار وإنما المهم هو وجود الإمكانية اللازمة لدفع هذا المعدل نحو الزيادة والارتفاع بصفة مستمرة، وهذا الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار لا يتوقف على المستوى الذي يرتفع إليه معدل الاستثمار، لأن ارتفاع معدل الاستثمار دون توافر مقومات التنمية الأخرى لا يدفع الاقتصاد الوطني نحو التقدم، لهذا فإن الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار لا يتوقف على نمط وكيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار لهذا لهذا تعمل السياسة النقدية على تعبئة وتنمية أكبر قدر ممكن من الموارد ووضعها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية مع توفير الشروط الملائمة والمناسبة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني¹

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

تمهيد: إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين الدول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية خاصة بها يتطلب نوعا من المقارنة بين عملتين على الأقل وهو ما يعرف بسعر الصرف فيعتبر هذا الأخير متغيرا اقتصاديا مهما لاسيما أمام اتساع دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية وتطور أسواق المال الدولية، وهو حلقة الربط بين الاقتصاديات الدولية ومقياسا هاما لحجم معاملاتهما، حيث اكتسب أهمية بالغة كأداة من أدوات لاقتصاد الكلي، رغم أن درجة تأثيره في لاقتصاد تختلف باختلاف نظم الصرف المتبعة التي تعود الى تباين محددات كل نظام، وعادة ما تتعرض اسعار الصرف الى تقلبات وتغيرات مستمرة احدثت مخاطر وخسائر للمتعاملين، حيث فرضت على الدول إتباع سياسات صرف لمواجهة التطورات المستمرة لسعر الصرف وكيفية حسابه وتحديد العوامل المؤثرة فيه من خلال النظريات المفسرة له، لذا سوف يتم التطرق لسعر الصرف كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وظائفه وأنواعه

المطلب الثاني: النظريات المحددة لسعر الصرف

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

¹مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص310

المطلب الرابع: دور السياسة النقدية في ضبط سعر الصرف

المطلب لأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه وأنواعه

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والإستاد استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين تعرف بسعر الصرف

الفرع 1: مفهوم سعر الصرف ووظائفه

المفهوم: تعددت التعاريف المعطاة لسعر الصرف ، وفيما يلي سيتم ذكر بعض منها :

~ يعرف سعر الصرف بأنه "كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة لأجنبية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية ، مثل ما يتم تحديد سعر اي سلعة في السوق¹

~ كما يعرف سعر الصرف على انه " عدد الوحدات النقدية الذي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية أي سعر الصرف هو الأداة التي تربط بين الاقتصاديات ، إضافة إلى كونه يربط بين اسعار السلع في لاقتصاد المحلي وأسعارها في الاسواق الاجنبية"²

~ سعر الصرف هو "سعر عملة بعملة اخرى او هو نسبة مبادلة عملتين فأحدى العملتين تعتبر سلعة و لأخرى ثمن لها فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على عملة واحدة من عملة اخرى"³

_ وعليه يمكن تعريف سعر الصرف على انه ذلك السعر الذي من خلاله تستطيع العملة المحلية ان تستبدل بعملة اخرى ،اي ان سعر الصرف هو علاقة سعرية بين عملتين واحدة وطنية والاخرى اجنبية

الوظائف: يقوم سعر الصرف بعدة وظائف تتمثل في :

1_ وظيفة قياسية: يستخدم لغرض قياس الاسعار المحلية لسلعة معينة مع اسعار نفس العملة في السوق الاجنبية ، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالقوة الشرائية للعملة الاجنبية اي انه وسيط بين اسعار السلع و الخدمات المحلية واسعار السلع والخدمات الاجنبية ،ويمكن من مقارنة اسعار نفس العملة في اسواق مختلفة واتخاذ قرار شراء السلعة من ارض الاسواق⁴

2_ وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة الى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ،ومن جانب اخر يمكن ان يؤدي سعر الصرف الى

¹ عبد الله رائد وآخرون ، "النقود والمصارف" ، دار الأيتام؛ الأردن؛ 2013؛ ص 53

² الطاهر لطرش ؛ "تقنيات البنوك" ؛ مرجع سابق ؛ ص 96

³ مجدي محمود شهاب ؛ "الاقتصاد الدولي المعاصر" ؛ دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2007 ، ص 244

⁴ عبد الرزاق بن الزاوي ؛ "سلوك سعر الصرف الحقيقي واثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1970 2007" أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية غير منشورة جامعة الجزائر ؛ الجزائر 2007؛ ص

الاستغناء او تعطيل فروع صناعية معينة او تعويضها بالواردات التي تكون اسعارها اقل من الاسعار المحلية في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة ،وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول

3_ **الوظيفة التوزيعية:** يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية داخل الاقتصاد الوطني او على المستوى الدولي فمن المعروف ان التجارة الخارجية تقوم بوظيفة توزيعية للثروات الوطنية من خلال عملية التبادل التجاري ، وكما هو معلوم فان التبادل التجاري بين بلدين عن طريق الاسعار لذا يمكن القول ان سعر الصرف يعمل من جانبه على دعم الوظيفة التوزيعية من خلال اعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين اقطار العالم

الفرع 2: انواع سعر الصرف

باعتبار سعر الصرف يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق حيث يتعرض سعر الصرف بشتى انواعه الى عدة مؤثرات جانبية تعمل على تغير مستوياته ومن بين اهم انواعه نذكر .

1_ سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي

1_1_ سعر الصرف لاسمي : هو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد اخر ، يتم تبادل العملات او عمليات شراء وبيع العملات حسب اسعار هذه العملات بين بعضها البعض ، ويتم تحديد سعر الصرف لاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما ، كما وينقسم الى سعر صرف رسمي اي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية ، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الاسواق الموازية ، وهذا يعني وجود اكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد¹

1_2_ سعر الصرف الحقيقي : يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، وكما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف لاسمي ، كلما كان معدل التضخم منخفض ، وكما انه يفيد المتعاملين لاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق معادلة التالية :

$$er = ep/p^{\circ}$$

p: سعر المنتج بالعملة المحلية

P^o: سعر المنتج الاجنبي بالعملة الأجنبية

e: سعر الصرف لاسمي²

¹قدي عبد المجيد؛ مرجع سابق؛ ص 104

²بلقاسم العباس؛ "سياسات أسعار الصرف"؛ مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط؛ الكويت؛ العدد 23

نوفمبر ص02

وتستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي، كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار لاستهلاك، إما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلعة القابلة للتجار والسلع غير القابلة للتجار وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة الأخرى .

2_ سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي

2_1 سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو ما يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى¹

2_2 سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل إن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل لاسمي الى التصحيح بإزالة اثر تغيرات الاسعار النسبية

3_ السعر الفوري و السعر الاجل للصرف: يقصد بالسعر الفوري للصرف السعر الحالي او الجاري الذي يعتمد عليه المتعاملون ويتم ادراجه في فوترة وتقييم الصفقات وتمثل هذه الصفقات اغلب العمليات و الصفقات التي تجري في سوق الصرف، في حين يقصد بسعر الصرف الاجل ذلك السعر الذي يدرج في العمليات و الصفقات بالاعتماد على السعر الفوري وفرق معدلي الفائدة في السوق النقدية بين العملتين ، اي ان التفرقة بين سعر الصرف لأجل والسعر الفوري يعتمد على الفترة الزمنية حال ابرام الصفقات وعلى مستويات معدلات الفائدة السائدة في الاسواق النقدية الاطراف المتعاملة

4_ اسعار الصرف المتقاطعة: يتم في اطار السوق النقدية تنفيذ العمليات الدولية وتبادل العملات الاجنبية لبعضها، وقد تطورت مختلف التعاملات النقدية خلال العقود الاخيرة وذلك نتيجة المخاطر و الخسائر المترتبة عن التعويم والتقلبات الكبيرة في اسعار صرف العملات، وقد اتخذت هذه التعاملات صيغا اهمها صيغ التحويل لآني وصيغة التحويل الاجل فشكلت فيما بعد اسوقا اطلق عليها الاسواق الأجلة والمستقبلية .

المطلب الثاني : النظريات المحددة لسعر الصرف

لقد تعددت النظريات بتعدد الانظمة النقدية الدولية التي اتخذت مقاييس مختلفة يتم على اساسها اختيار القاعدة النقدية، بل تعددت حتى في ظل نفس النظام النقدي على غرار ذلك الذي يعتمد على سعر الصرف الحر (المرن) ، هذا بالإضافة الى اختلاف المؤشرات لاقتصادية والمالية المقدمة في تحديد قيمة العملة، زفي الحقيقة توجد العديد من النظريات المفسرة لكيفيات تحديد اسعار الصرف الا اننا انتقينا اهمها وهي كالتالي :

¹قدي عبد المجيد؛مرجع سابق الذكر؛ص 105

1_ **نظرية تعادل القدرة الشرائية:** برزت اهمية نظرية تعادل القوة الشرائية بعد التخلي عن قاعدة الذهب ،اين ارتبطت قيمة العملة بما تحتويه من ذهب ، وانتشار التعامل بالعملة الورقية وما انجر عنه من اختلاف في الاسعار وتعويم العملات ، فحسب هذه النظرية فان سعر اي عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الاسواق الخارجية ، ومن ثم فان العلاقة بين عملتين تتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الاسعار السائدة في كل من الدولتين ومنه فان التغيرات التي تحدث على مستوى اسعار الصرف تعكس التباين في الاسعار النسبية لكلا الدولتين ، اما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعملتين ، وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين¹:

الصيغة المطلقة : تفيد هذه الصيغة ان سعر التعادل لعملتين مختلفتين تساوي العلاقة بين مستويات الاسعار ،بمعنى ان القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد اخر ويعبر عنها بالعلاقة البسيطة التالية :سعر الصرف =مستوى الاسعار المحلية /مستوى الاسعار الاجنبية

الصيغة النسبية: تنطلق هذه الصيغة من مبدا ان البلدان صاحبة معدلات تضخم عالية ،مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول مما يؤثر على مبادلتها التجارية

2_ **نظرية الارصدة (حالة ميزان المدفوعات):**تقوم هذه النظرية على اساس ان سعر الصرف عملة دولة ما ، يتحدد وفق حالة ميزان مدفوعاتها ،فاذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزا بمعنى رصيذا سالبا ،هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية ،مما ينتج عنه انخفاض في قيمتها الخارجية ،و يحدث العكس عندما يحقق ميزان مدفوعاتها فائضا اي رصيد موجب ،فهذي يعني ارتفاع الطلب على عملة المحلية الشيء الذي يؤدي الى ارتفاع قيمتها الخارجية ، ويستبدل البعض على الصحة هذه النظرية من خلال تجربة المانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الاولى ، بحيث انه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها ، فان العملة الالمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية الانخفاض والسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات الذي مكن المانيا من عدم اللجوء الى الواردات ، الا ان هذي النظرية لا تأخذ بعين الاعتبار الارقام القياسية للأسعار النسبية كمحدد هام لتفسير حركة التجارية في الاجل الطويل²

3_ النظرية الكمية

ان الارتفاع المعروض النقدي وسرعة تداوله في اقتصاد الدولة ما ،يؤثر في تحديد سعر العملة من خلال ارتفاع مستوى اسعار السلع والخدمات المحلية وبالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير القادرة على منافسة نظرائها من سلع والخدمات الدول الاخرى ،الشيء الذي ينتج عنه تباين واضح في المعدلات التبادل الدولي ،باعتبار ان طلب عليها في الاسواق العالمية قد انخفض وايضا اقبال المقيمون على اقتناء هذه سلع من الخارج ،وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الاجنبية وبالتالي تدهور سعر الصرف العملة الوطنية ،ويحث العكس تماما في الحالة

عبد المجيد قدي ؛"البعد الدولي للنظام النقدي"؛ برعاية صندوق النقد الدولي ؛جامعة التكوين المتواصل¹
الجزائر ؛الطبعة الاولى ؛الجزائر 2011 ؛ص ص 167_168

²قدي عبد المجيد ؛مرجع سبق ذكره ؛ص 169 .

نقص الكمية النقود وانخفاض سرعة تداولها ،اذ تقل تكلفة الصادرات فيزداد الطلب عليها فتزيد القيمة الخارجية ،اذن فتغيرات الكتلة النقدية هي ذات تأثير على معدلات الصرف ،والمبالغة في العرض النقدي يؤدي الى التضخم المحلي المتسبب الرئيسي في احداث الاختلال على مستوي ميزان المدفوعات ويتجلى هذا التضخم من خلال زيادة معدلات الانفاق وارتفاع الاسعار وزيادة الكتلة النقدية مقارنة بمعدلات الزيادة في السلع والخدمات ،مما يستدعي تغيير سعر الصرف بما يتوافق ومستوي الاسعار السائدة في الاقتصاد ،ونظرا للتأثير المباشر للتغيرات في الكمية النقود على السعر صرف العملة ،وجب العمل على ازالة الفجوات التضخمية او اتخاذ نماذج من شأنها تحديد سعر صرف حالي ،مثل نموذج M.LMUSSA المبني على اساس توقع العرض الاجل للنقود والطلب الاجل عليها

4_ نظرية الانتاجية¹

يرى اصحاب هذه النظرية انه من اجل تحقيق التوازن لاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب ان يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوي الانتاجية لهذه الدولة ،باعتبار ان لحجم وكفاءة الجهاز الانتاجي ،الاثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية ، كلما ازدادت انتاجية القطاعات المتخلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل قصد الاستثمار ،ومنه الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسين سعر صرف العملة ،ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوي الانتاجية بحيث يؤدي ذلك الى خروج رؤوس الاموال الاجنبية ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي وانخفاض القوة التنافسية للدولة ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية فيكون المال انخفاض قيمة العملة وتشير هذه النظرية الى ضروري تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوي انتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المتخلفة ، والا انعدم او اختل التوازن الاقتصادي المنشود ،ففي حالة انخفاض مستوي الانتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها ،اي مقدرة بقيمة اكبر من قيمتها الحقيقية ،ينشا عن ذلك ارتفاع الاسعار المحلية الانخفاض الانتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة هذا الى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الاجنبية مما يؤدي في نهاية الامر الى حدوث او تفاقم العجز في ميزان المدفوعات ،وهي الوضعية التي عرفتها المانيا سنة 1924 ،اما في حالة قوة الاقتصاد الوطني مع تقويم العملة باقل من قيمتها الحقيقية كنتيجة الارتفاع الطلب الاجنبي على هذه الاخيرة وهي الوضعية التي عرفتها النهدي بعد الحرب العالمية الثانية ،اين ارتفعت كفاءتها الانتاجية مع تثبيت سعر صرف الروبية على اساس الجنيه الاسترليني

5_ نظرية سعر الفائدة :

¹قدي عبد المجيد ؛مرجع سابق الذكر ؛ ص 170

تعتمد هذي النظرية على اسعار الفائدة في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى القيمة الخارجية للعملة، وان مستوى اسعار الفائدة المطبقة في بلدين مختلفين يجب ان يعكس العلاقة في تغيرات اسعار الصرف بحيث ان التباين في معدلات الفائدة لبلدين يساوي معدل التدهور او الحسن في العملة اتجاه العملة الاخرى، اذ ان الرفع من سعر الخصم في الدولة ما، من شأنه ان يدفع بسعر الفائدة الى الزيادة مما يؤدي الى تنشيط حركة رؤوس الاموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار، باعتبار ان سعر الفائدة المطبق هو اعنى منه في الدول الاخرى، فيزداد الطلب الاجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف، ويحدث العكس عند انخفاض سعر الخصم، اذ يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة المحلي ومنه زيادة العرض من العملة الوطنية وخرج رؤوس الاموال بحثا عن سعر فائدة رافع، فتقل بذلك القيمة الخارجية المحلية فيعكس ذلك سلبا على ميزان المدفوعات

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

يقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على اساسها اسعار صرف العملات، ولقد عرف لاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة نقدية تهدف كلها الى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة، وترتكز اساسا على أنظمة صرف مختلفة، جميعها يهدف الى ايجاد او توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما الى عملة اخرى، وتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم لاقتصادية، وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية حيث نجد:

اولا: نظام ثبات سعر الصرف: يدار نظام اسعار الصرف الثابتة بالطريقة نفسها التي يتم بها التدخل في السوق سلعة معينة، ففي ظل نظام طلب وعرض معينين للعملة الاجنبية، تقوم الجهة التي تحافظ على تثبيت السعر (البنوك المركزية) ببيع ما يعادل فائض الطلب او شراء ما يعادل فائض العرض من العملة، ومن الواضح ان هذا يتطلب ضرورة لاحتفاظ بمخزون العملة او رصيد من العملة الاجنبية التي يمكن بيعها مقابل العملة المحلية اذا وجد فائض في الطلب، وبالمقابل فإنها تقوم بعملية الشراء اذا وجد فائض في العرض

ان ميزان المدفوعات في الدولة هو الذي يحدد الكمية التي سيقوم البنك المركزي بشرائها او بيعها من العملة الاجنبية عند سعر صرف محدد مادامت لدى البنك المركزي لاحتياجات الضرورية فإنه يستطيع ان يستمر في التدخل في سوق الصرف الاجنبي كي يحافظ على سعر الصرف

اما اذا كانت الدولة تعاني من عجز دائم في ميزان المدفوعات فسيواجه البنك المركزي نقصا في العملة الاجنبية، وسيتم تخفيض وقد يقرر البنك المركزي قبل وصوله الى هذه النقطة انه لم يعد يستطيع المحافظة على سعر الصرف، وسيتم تخفيض العملة ويقصد بالتخفيض هنا التعديل سعر الصرف الثابت بحيث تصبح قيمة العملة اخص بالنسبة للعملات الاجنبية الاخرى.²

¹قدي عبد المجيد؛ مرجع سابق الذكر؛ ص 170

²شفيري نوري موسى وآخرون؛ "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية" دار المسيرة؛

عمان الاردن 2015؛ ص 164

ثانياً: نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل: لقد اتفق المشاركون في مؤتمر برؤتن ودوز على ضرورة تبني أسعار صرف ثابتة يمكن تعديلها بشروط، من خلال تثبيت قيم العملات على أساس وزن معين من الذهب و لالتزام بالمحافظة على أسعار تعادل العملات، على أن يكون الدولار العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى الذهب، فارتبطت عملات البلدان الأعضاء في الصندوق بهذه العملة وأصبحت إلى جانب الذهب أداة احتياط والتسوية تحظى بقبول البنوك المركزية، لتأكدتها من إمكانية تحويلها إلى ذهب في أي وقت، وقد تم تسجيل أسعار صرف العملات رسمياً معبراً عنها بالدولار الأمريكي في سجلات صندوق النقد الدولي سعر الصرف العملات بدلالة الدولار 2% مع التزام الدول من أجل الحفاظ على أسعار الصرف ضمن هذا المجال، اتباع سياسات اقتصادية ونقدية مناسبة من خلال تدخلات البنوك المركزية إما بالشراء أو بيع العملات في سوق الصرف، ويمكن للدولة أن تخفض أو ترفع من سعر عملتها إلى حدود 10% من سعر التعادل، دون استشارة الصندوق إذا حدث اختلال أساسي (هيكلية) في ميزان مدفوعاتها، أما إذا تجاوز التعديل هذه النسبة فإن الدولة العضو ملزمة بأخذ موافقة الصندوق

ومن هنا نستنتج أن استقرار أسعار الصرف في ظل نظام برؤتن ودوز، لا يعني الجمود المطلق بل يتغير وفق ظروف ميزان المدفوعات، إلا أنه لا يطلق العنان للدولة في التصرف في تحديد أسعار الصرف، بل يستوجب حصولها على موافقة الصندوق حتى لا يكون استقرار الصرف عرضة لانتهاك من جراء التعديلات المتوالية

ثالثاً: نظام سعر الصرف المرن: تختفي في نظام سعر الصرف المرن العلاقة المحددة بين العملات المختلفة عما هو متبع في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، حيث تسمح البنوك المركزية في ظل نظام أسعار الصرف المرنة بتعديل سعر الصرف وذلك كي يساوي بين الطلب والعرض من العملة الأجنبية دون أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبية، ويمكن التمييز بين ما يلي:

✓ **التعويم المطلق (الحر):** الذي لا يستلزم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف العملات بحيث يتغير هذا الأخير على مستوى سوق الصرف يوماً حسب قوى العرض والطلب وتخضع التقلبات لتأثير توقعات وحاجيات المتعاملين في السوق وكذا المؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد¹

يتميز هذا النظام بالتعديل الذاتي حيث أن كل اختلال يؤدي إلى تغيير أسعار الصرف، هذا يستلزم حدوث آثار كمية على مستوى الصادرات، وبالتالي تخفيض الاختلال الأولي ومنه فإن السلطات النقدية لا تلجأ إلى معالجة الاختلال في موازين المدفوعات من خلال التأثير على الدخل والأسعار.... الخ، بل يتحقق التوازن في ظل هذا النظام بتساوي الكمية المعروضة من العملة الوطنية بالكمية المطلوبة منها في سوق الصرف، وتغيير سعر التوازن بتغيير مستويات العرض والطلب أو إحداهما

✓ **التعويم المقيد (المدار):** يقصد به تقييد التعويم من خلال تدخل البنك المركزي في السوق الصرف، إما بائعاً أو مشترياً للعملات الأجنبية أو قصد الحفاظ على أسلوب الصرف المتبع.

أن تدخل البنوك المركزية يستوجب مراعاة بعض الشروط التي أقرها صندوق النقد الدولي من أهمها:

¹ عبد المجيد قدي؛ مرجع سابق الذكر؛ ص 174

- ✓ ان لا تؤدي التدخلات الى الزيادة من حدة التقلبات
- ✓ أن لا تهدف الى التأثير على أسعار الصرف قصد جني فوائد على حساب دول أخرى، أما الصور التي تجسدها هذا التدخل قصد التأثير على سعر العملة الوطنية ، فيمكن سردها على النحو التالي¹:
- 1. التأثير على حركة الصادرات و الواردات
- 2. التأثير على حركة رؤوس الاموال
- 3. التوسع النقدي دون الزيادة في الطلب على العملة الوطنية
- 4. استعمال أسعار الفائدة

وفيما يخص اشكال الربط التي تعمل على تقييد تذبذبات سعر صرف العملة ،فيحق للدول الاعضاء اختيار نظام الصرف المناسب ،مما انتج تنوع يمكن تقديمه على الشكل التالي :

- ✓ ربط العملة الوطنية بعملة احادية
- ✓ ربط العملة الوطنية بسلة من العملات
- ✓ المرونة المحدودة اتجاه عملة الربط
- ✓ المرونة المحدودة في اطار التعاون النقدي
- ✓ المرونة بدلالة مجموعة مؤشرات

رابعا: نظام الرقابة على الصرف:نادي الكثير من المختصين بضرورة السلطات النقدية قصد تلطيف التذبذبات الحادة الناتجة عن التعويم او ربط العملة الوطنية بالأشكال التي بينها سابقا ،والبعض منهم اكد على ضرورة فرض رقابة على عمليات الصرف الاجنبي للحفاظ على القيمة الخارجية للعملة²

- ✓ مفهوم الرقابة على الصرف : يقصد بالرقابة على الصرف ،ذلك الاشراف الحكومي الذي ينظم عمليات طلب وعرض العملات الاجنبية ، فلا تتيح للمتعاملين حرية التصرف بها بل تفرض اجراءات تقييدية بخصوص ما يتحصلون عليه من حقوق اجنبية وما يدفعونه للخارج ،تعني الرقابة على الصرف ايضا ، اشراف الدولة على سوق الصرف من خلال تقييد حركات العرض والطلب على النقد الاجنبي بواسطة تثبيت اسعار صرف العملة كما هو الحال في قاعدة الذهب ،وقد انتشر هذا النظام على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الاولى خاصة مع انهيار قاعدة الذهب ، يهدف نظام الرقابة على الصرف الى
- ✓ حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية المهددة بالتدهور في الاسواق الخارجية ،باعتبار ان التذبذب في سعر العملة الوطنية يؤثر في حركة الصادرات و الواردات وكذا رؤوس الاموال
- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ،من خلال الحد من الواردات بفرض تراخيص الاستيراد التي ينتج وفق شروط تحددها السياسية التنموية واحتياجات الصرف وغيرها

¹ عبد المجيد قدي ؛مرجع سابق الذكر ؛ص 175

² عبد المجيد قدي ؛مرجع سابق الذكر ؛ص 176

- ✓ حماية الصناعية من المنافسة الاجنبية ،وترقيتها من خلال الامتناع مثلا عن بيع العملات الاجنبية من اجل شراء سلع منافسة لتلك
- المنتجة محليا او بيعها بسعر الصرف مرتفع عن السعر العادي
- ✓ منع نزوح رؤوس الاموال الى الخارج ،عن طريق سن اجراءات قانونية وتنظيمية تقيد او تمنع هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج وتوجه استثمارات النقد الاجنبي في المشروعات ذات الاولوية والمتضمنة في خطط التنمية الاقتصادية
- ✓ تحصيل موارد اضافية ،تستفيد منها الخزينة العامة من خلال فرضها لضرائب ورسوم على التحويلات للخارج ،وتطبيقها الاسعار صرف متعددة
- تقنيات الرقابة على الصرف :تختلف اساليب وتقنيات نظام الرقابة على الصرف باختلاف الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان المتبعة لهذا النظام ،حيث ان جميعها يسعى لتحقيق نفس النتيجة ويمكن سرد اهمها على النحو التالي :
- ✓ اتفاقيات المقايضة :من خلال قيام الدولة باستبدال سلعها مقابل سلع معادلة لدولة أخرى، دون ان يترتب عن ذلك اي تحرك نقدي
- ✓ اتفاقيات الدفع :ويقصد بها الاتفاق بين بلدين على تخصيص قروض ثنائية لمدة معينة وعلى أساس سعر صرف محدد وثابت ، هدفها تمويل المتبادلات المختلفة
- ✓ اتفاقيات القائمة: تتفق البلدان في إطار المبادلات التجارية الثنائية على منع وضع قائمة من السلع ،التي يمكن استيرادها من خلال الالتزام بتقديم ترخيص الاستيراد فيما يخص المنتجات التي تم الاتفاق عليها
- ✓ نظام الصرف الموحد: يتم تحديد سعر صرفاداري رسمي يوميا، يكون موحدا لجميع المعاملات مقابل العملات الاجنبية ،تحدده السلطات النقدية على اساس السعر الحقيقي
- ✓ سعر الصرف المتعدد: تعتمد الكثير من الدول النامية سعر الصرف المتعدد بهدف تخفيف وقع التقلبات الحادة في أسعار المواد الأولية على الاقتصاد الوطني وتعديل ميزان المدفوعات من خلال توجيه التجارة الخارجية يقوم هذا النظام على أساس تحديد سلسلة من أسعار صرف العملة الوطنية بالنسبة لكل عملة أجنبية بغرض شراء وبيع السلع المختلفة بأسعار مختلفة من طرف فئات عديدة من المستهلكين و المنتجين حسب اهمية كل سلعة في الاقتصاد الوطني

المطلب الرابع: دور السياسة النقدية في ضبط سعر الصرف

ان السياسة النقدية تتمحور حول التحكم بمعدل التضخم وابقائه ضمن الحدود السليمة اقتصاديا من خلال تعديل سعر الفائدة ،ولابد من التفريق بين علاقة سعر الصرف والسياسة النقدية على المدى القصير والطويل الاجل ، لان السياسة النقدية وحدها يمكن ان تحدث الاثر الايجابي في تحريك سعر الصرف على المدى الطويل الى السياسة المالية بالدرجة الاولى والى السياسة النقدية ثانيا ،

ولكن اتباع البنك المركزي لهذه السياسة النقدية على المدى الطويل يدفع الاقتصاد نحو الركود لان تلك السياسة المشجعة على الادخار ستقلل الرغبة في الانفاق و الاقتراض بهدف الاستثمار او الاستهلاك في ظل معدل الفائدة المرتفع لذا لابد من موازنة مجموعة من العوامل ولاخذ بالحسبان ما اذا كان لاقتصاد في حالة انكماش او لا ،لدى اتخاذ القرار النقدي حساس كهذا ،

اما على المدى الطويل وحسبما اثبتت الكثير من التجارب الاقتصادية ، فان الاقتصاد يعتمد على معدل فائدة منخفض هو اقتصاد ناجح ما يقضي بالضرورة استقرار سعر الصرف السائدة فيه على المدى الطويل ايضا¹، صحيح ان انخفاض سعر الفائدة على المدى القصير لا يدعم ارتفاع سعر الصرف الا انه سيجعل من العملة عملة استثمار على المدى البعيد لا عملة ادخار فقط .

فاتباع البنك المركزي سياسة نقدية تعتمد على معدل فائدة منخفضا يؤدي الى تشجيع على لاقتراض وبالتالي على لانفاق ولاستثمار سيؤدي الي ضخ المزيد من عملة التداول في السوق لتنشيط الطلب على السلع والخدمات ، الا ان ذلك يجب ان يتوافق مع مراقبة دقيقة لمعدل التضخم لان لانفاق المتزايد بمعدل يتجاوز معدل نمو لاقتصاد قد يؤدي الى ارتفاع الاسعار

يؤثر سعر صرف العملة المحلية مباشرة كما هو معلوم على اسعار المستوردات ما يؤثر بدوره على كلفة مدخلات الانتاج وبالتالي الاسعار النهائية وعليه فان انخفاض سعر الصرف عن المستوى المطلوب سيرفع بالضرورة من معدل التضخم، فتحسين الثقة بالعملة المحلية واعتماد مقياس دقيق لمعدل التضخم في لاقتصاد، والذي على اساسه يجب ان تتمحور السياسة النقدية بحيث تهدف الى التحكم الصارم به وابقائه ضمن الحدود الامنة اقتصاديا سيمكن من ارساء ثقة كبيرة في تداول العملة لان التضخم هو من العوامل المؤثرة سلبيا على القيمة الحقيقية (القوة الشرائية) للعملة الوطنية ، اضافة الى ذلك ضرورة تحقيق الشفافية في الإفصاح عن معدل التضخم الحقيقي السائد في لاقتصاد وعن السياسات النقدية القصيرة والبعيدة الاجل الكفيلة بتحقيق لاستقرار في مستوى الاسعار وذلك لارساء ثقة كل من المستهلك و المستثمر في العملة الوطنية ، وقد اثبتت الكثير من التجارب النقدية للدول المتقدمة اقتصاديا ان تركيز السياسة النقدية حول استهداف معدل التضخم لإبقائه ضمن حدود معينة هو من اكثر السياسات النقدية نجاحا على المدى القصير و الطويل ، من جهة الثقة بالاقتصاد المحلي والعملة المحلية بالنتيجة²

مما لاشك فيه ان دعم القوة الشرائية الحقيقية للعملة الوطنية من خلال التحكم بالتضخم امر في غاية الاهمية لأنه سيرسي الثقة بالتعامل بها ، وبالتالي تبنى سياسات نقدية تتعارض مع قوى السوق في العرض والطلب قد يكون مجديا على المدى القصير لكن من الصعب صموده على المدى الطويل والتجارب التي مرت بها دول عديدة في مختلف مراحل النمو والتطور الاقتصادي خير دليل على ذلك فالعملة بشكل عام هي سلعة كغيرها من السلع ،سعرها يحدده سعر صرفها تجاه العملات الاخرى والذي تحدده بالنتيجة قوى السوق ،لهذا فانه لا بد من التركيز على دور السياسات المالية في دعم القوة الشرائية للعملة على المدى البعيد³.

¹د.اسهام محمد السويدي؛ "استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في

الدول العربية " ؛الدار الجامعية للنشر ؛ الاسكندرية ؛طبعة الاولى؛ مصر 2010؛ ص 126

د| احمد براهيم محمد متولي دهشان؛ "التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واثره على متغيري التضخم وسعر²

الصرف في مصر "؛دراسة مقارنة ؛كلية الحقوق ؛ جامعة الزقازيق ؛مصر ص 71

علي توفيق صادق ؛ معبد علي الجارحي ؛نبيل عبد الوهاب لطيفة ؛ السياسات النقدية في الدول العربية³

،صندوق النقد العربي ،معهد السياسات الاقتصادية ؛ العدد الثاني ؛ ابوظبي 1996 ؛ص 12

خلاصة الفصل الاول

تعتبر السياسة النقدية احدى اهم الوسائل لسياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة ، والتي ينفذها بنك الجزائر وخاصة الادوات الغير مباشرة منها ، وتحاول السلطات النقدية لتحقيق الاهداف النهائية لسياسة النقدية ، التأثير على متغيرات وسيطية لعدم قدرة هذه السلطات التأثير مباشرة ، وتستخدم اسعار الصرف كهدف وسيط للسلطة النقدية وذلك لان انخفاضه يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل ، والحرص على الاستقرار صرف عملاتها مقابل تلك العملات ، الا ان التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات ، مما يؤدي الى عدم القدرة والسيطرة والتحكم في الهدف ، وتدفع تقلبات اسعار الصرف العملات بالسلطات النقدية الى التدخل والتأثير عليه واستعمال ما لديها من امتيازات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها تجاه العملات التي ترتبط بها.

الفصل الثاني: السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري ودورها في تحقيق استقرار العملة
الوطنية

مقدمة الفصل الثاني

إن صدور قانون النقد والقرض في سنة 1990 أعاد صلاحيات البنك المركزي، فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية، كما كلف بعداها وتسيير أدواتها وضمن له تحديد شروط تعيين مسيرته وكيفية ممارسة وظائفهم، وفي هذا إطار أصبح البنك المركزي ملزما بخلق أحسن الظروف في ميدان القرض بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ويلعب دورا أساسيا في الدفاع عن القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا وخارجيا، وذلك بالعمل على استقرار أسعار الصرف خارجيا كما يعمل على متابعة الالتزامات المالية للدولة ويتدخل في إدارة احتياطات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل إضافة للذهب، كما يعمل على توفير العملات الأجنبية للحكومة

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال :

المبحث الاول: البنك المركزي الجزائري وقانون 10/90

المبحث الثاني: مؤشرات السياسة النقدية واسعار الصرف في الجزائر

المبحث الاول :البنك المركزي الجزائري وقانون 10/90

لقد كان البنك المركزي عند نشأته ذو طابع بنك تجاري ثم تحول الى بنك عمومي تملكه الدولة ،حيث ان البنك المركزي الجزائري يعد من اهم المؤسسات المصرفية التي تأتي على رأس النظام المصرفي كما يعد من الدعامة الاساسية للهيكل المصرفي ، حيث يشمل النظام المصرفي كامل الانشطة التي تخص العمليات البنكية ،

وقد عرف النظام المصرفي الجزائري عدة اصلاحات منذ الاستقلال وقد مر بعدة تطورات بداية من تكوينه متبوعات بإصلاحات السبعينيات والثمانينات الى غاية اخر التعديلات والتي جاءت مع قانون 10/90

المطلب الاول : ماهية البنك المركزي الجزائري .

الفرع الاول : نشأة البنك المركزي الجزائري

أنشئ البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 144/62 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 ،على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر اول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة ،زاول بنك الجزائر نشاطه منذ نشأته كبنك إصدار وبنك اتمان في آن واحد، وبعد نصف قرن من نشأته بدأت وظيفته تنقلص شيئاً فشيئاً الى ان تخصص بعد قرن من تاريخ تأسيسه كبنك مركزي ، ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار ، وبتأسيسه أرادت الجزائر ان تبرز نيتها التي تعبر عن سيادتها واستقلالها ،ومنذ صدور قانون النقد والقرض في أبريل 1990 ، اصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر ، ويتواجد مقره في الجزائر العاصمة

الفرع الثاني :تعريف البنك المركزي الجزائري : يعرف الامر 04/10 المؤرخ في 26 اوت 2010 ، يعدل ويتمم الامر رقم (03_11) الصادر في 26 اوت 2011، والمتعلق بالنقد والقرض في مواد رقم (9_10_11_12_13) بنك الجزائر بأنه :

- المادة 9: هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،ويعتبر تاجر في معاملاته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري مالم يخالف ذلك احكام هذا الامر، ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة ، كما لا يخضع الى التزامات التسجيل في السجل التجاري
- المادة 10:تمتلك الدولة رأس مال بنك الجزائر كلية
- المادة 11: يقع مقر بنك الجزائر في مدينة الجزائر ، يفتح بنك الجزائر فروعاً أو وكالات في كل المدن حيث يرى ضرورة ذلك
- المادة 12:لايمكن ،يصدر حل بنك الجزائر الا بموجب قانون يحدد كيفيات تصفيته

- المادة 13: يتولى ادارة البنك المركزي الجزائري محافظ يساعده ثلاث نواب محافظ ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية¹

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ، مهام وصلاحيات بنك الجزائر

الفرع 1: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر :

حسب الامر رقم 10_04 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق 26 اوت 2010 ، يعدل ويتم الامر رقم 03_11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض ، والذي يبين الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر كما يلي :

أ- ادارة بنك الجزائر:²

المادة 18: يتكون مجلس لادارة من :

_ المحافظ رئيسا

_ نواب المحافظ

_ ثلاثة موظفين ذوي اعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي

المادة 19: يدير بنك الجزائر مجلس إدارة يخول السلطات التالية :

_ يتداول بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر وكذا فتح الوكالات والفروع او الغائها

_ يضبط اللوائح المطبقة في بنك الجزائر

_ يوافق على قانون الاساسي للمستخدمين ونظام رواتب اعوان بنك الجزائر

_ يحدد ميزانية بنك الجزائر لكل سنة

_ يحدد الشروط والشكل اللذين يعد بنك الجزائر بموجبها حساباته ويضبطها

_ يضبط توزيع الارباح ويوافق على مشروع التقرير الذي يرفعه المحافظ باسمه الى رئيس الجمهورية

2_ هيئة المراقبة

المادة رقم 9 الى 13 من الامر 11/03 الصادر في 26 اوت 2003، المعدل والمتمم في 26 أوت 2010 من الامر رقم 10_04

²العايب أمال ،البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف دراسة حالة الجزائر خلال 2000_2013 مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر علوم اقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ،2015،ص ص 51 52 53 .

المادة 26: تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية ، يمارس المراقبان وظائفهما بالدوام الكامل ويكونان في وضعية انتداب من ادارتهما الاصلية ، وتنتهي مهامهما حسب نفس الشكل ، ويجب ان تكون لهما معارف لاسيما المالية منها وفي مجال المحاسبة المتصلة بالبنوك المركزية تؤهلها لاداء مهمتهما ، وتحدد كيفية دفع مرتبتهما عن طريق التنظيم ، يحدد مجلس الادارة تنظيم هيئة المراقبة والوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفها

3_ مجلس النقد والقرض :

المادة 58: يتكون مجلس النقد والقرض الذي يدعى في صلب النص "المجلس" من :

اعضاء مجلس ادارة بنك الجزائر

شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والمالية

المادة 59: تعيين الشخصيتان عضوين في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية

المادة 60: يرأس المجلس محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول اعماله ، ويحدد المجلس نظامه الداخلي ، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات ، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا

المادة 62: يتخذ المجلس القرارات الفردية التالية :

_ الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية ، وتعديل قوانينها الأساسية
وسحب الاعتماد

_ الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية

_ تفويض الصلاحيات في مجال تطبيق التنظيم الخاص بالمصرف

_ القرارات المتعلقة بتطبيق الأنظمة التي يسنها المجلس

يستمتع المجلس الي الوزير المكلف بالمالية بناء على طلب هذا الأخير، وتستشير الحكومة المجلس كلما تداولت مسائل متعلقة بالنقد والقرض او المسائل التي ممكن ان تنعكس على النقدي

الفرع 2: مهام وصلاحيات بنك الجزائر ¹:

- مهام بنك الجزائر : تتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون 10/90 فيما يلي :
_ يقوم بكل العمليات على الذهب لاسيما بالشراء او البيع والرهن نقدا او لأجل
_ يمكنه ان يمنح تسبيقات للبنوك من العملات وسبائك الذهب والعملات الأجنبية ومن
السندات العمومية والخاصة

¹ احمد بلو دين : "الوجيز في القانون البنكي الجزائري" ، دار بلقيس الجزائر ، ص ص 38.39

_ يمكنه منح قروض بالحساب الجاري للبنوك لمدة سنة على لاكثر ، ويجب ان تكون مكفولة بضمانات من سندات الخزينة او الذهب او العملاتبموجب الانظمة المتخذة بهذا الخصوص من مجلس النقد والقرض

_ يمكنه اجراء كل العمليات المصرفية مع البنوك والمؤسسات المالية العاملة العاملة في الجزائر ومع كل البنوك المركزية الاجنبية

_ يقوم بمنح الخزينة الكشوفات بالحساب الجاري ولايمكن ان تتجاوز مدتها 240 يوم وذلك في حد اقصاه 10% من الايرادات العامة للدولة

• **صلاحيات بنك الجزائر:** جاءت صلاحيات بنك الجزائر في الكتاب الثالث من قانون النقد والقرض تحت عنوان صلاحيات بنك الجزائر وعملياته ، حيث يعبر بنك الجزائر اساس الجهاز المصرفي ، فهو يقوم بالإشراف عليه والعمل على المحافظة على الاستقرار النقدي ، فهو بنك الحكومة ، حيث يتولى القيام بالخدمات المصرفية للحكومة ويشاركها في اعداد السياسات النقدية و المالية ، وتمثل صلاحياته في :

_ تتمثل مهمة البنك المركزي في ميدان النقد والقرض والصرف في توفير افضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد

_ تستشير الحكومة في كل قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل النقدية والمالية

_ يمكن للبنك المركزي ان يقترح على الحكومة كل التدابير التي من شأنها ان تحسن ميزان المدفوعات وحركة لأسعار وحوال المالية العامة وبشكل عام تنمية الاقتصاد ، ويطلع الحكومة على كل طارئ من شأنه المساس باستقرار النقد

_ يساعد الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الاطراف و الدولية ، وعند الضرورة يمكنه تمثيلها لدى هذه المؤسسات في المؤتمرات الدولية

المطلب الثالث :قانون النقد والقرض 10/90:

لقد عمدت الجزائر منذ استقلالها على بناء جهاز مصرفي يتماشى و التنمية الاقتصادية ، واعتمدت في ذلك على العديد من الاصلاحات والتغيرات خاصة في مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق ، حيث مر بعدة تطورات بدا من تكوينه منذ الاستقلال متبوعا بإصلاحات السبعينات والثمانينات التي ظهرت محدوديتها، وعليه اصبح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره او من حيث المهام المنطوية به ، وعلى ضوء ذلك جاء قانون النقد والقرض 10/90 لإعطاء نظرة جديدة للنظام المصرفي الجزائري¹

الفرع 1:مضمون قانون النقد والقرض 10/90:

يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد² والقرض ،نصا تشريعا يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب ان يكون عليها النظام البنكي ، ويعتبر من القوانين التشريعية الاساسية للإصلاحات ،وكانت كل الجهود المبذولة لإصلاح وانعاش النظام

¹كمال زيتوني مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري ،جامعة محمد بوضياف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2016-2017 ص 12

²قانون رقم 10/90 الصادر في 14 افريل 1990، المتعلق بالنقد والنقد ، الجريدة الرسمية ، العدد 18 بتاريخ 14/04/1990

المصرفي الجزائري لم تنعكس ايجابيا على الاقتصاد الجزائري، مما جعل السلطات تعزز اكثر فكرة اصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات، وذلك من خلال قانون النقد والقرض، رغم انها تواجدت في ظروف صعبة نوعا ما، الا ان الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الاولى، فقد جاء هذا القانون ليحرر البنوك التجارية من قيودها الادارية ويركز السلطة في البنك المركزي، او مجلس النقد والقرض، ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا وان الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق، هذا الأخير الذي يرغنا على القيام بإصلاح جذري في جهازنا المصرفي اداريا وتسييريا، وكما يجب ان نشير الى ان هذا القانون انشئ لإعادة ادخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة و السوق.

وكما ساعد قانون النقد والقرض على تنشيط وظيفة الوساطة المالية، و ابراز دور النقد والسياسة النقدية، ومن الهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو احداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة اخرى، حيث اصبحت البنوك بموجب هذا القانون تقوم بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها او في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات حيث نذكر فيما يلي اهم التدابير التي جاء بها قانون النقد والقرض¹:

_ منح استقلالية البنك المركزي الذي اصبح يسمى بنك الجزائر، واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى ادارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد الى جانب اعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وادارته ومراقبته.

_ تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، ودخول الاسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على الجهاز المصرفي الخاص

_ تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية والتمويل لاقتصاد الوطني، وفتح امام البنوك الخاصة والبنوك الاجنبية لمزاولة انشطتها المصرفية الى جانب اقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة

الفرع الثاني : مبادئ واهداف قانون 10/90:

1. اهداف قانون النقد والقرض : هدف قانون النقد والقرض 10/90 الى تحقيق ما يلي :
- وضع حد لكل تدخل اداري في القطاع المصرفي والمالي .
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض .
- اعادة تقييم العملة² .
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود .
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة او اجنبية .

سنوسي علي : "محاضرات في مقياس النظام المصرفي" جامعة محمد بوضياف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
¹ وعلوم التسيير 2020/2019 ص 29
² المواد 59.58.04 من قانون 10/90

- تنوع مصادر التمويل للمتعاملين لاقتصاديين ، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق انشاء السوق المالي بورصة القيم المنقولة .
- ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك¹ .
- 2. مبادئ قانون النقد والقرض: يمكن اختصار اهم المبادئ الاساسية كما يلي :
 - (1) الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية²: كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات بحتة، بل ان الهدف الاساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج لاستثمارية الحقيقية ، على اساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط ، وتبعاً لذلك لم تكن اهداف نقدية المخططة ، وقد تبنى القانون مبدئ الفصل بين الدائرتين النقدية و الحقيقية ، حتى تتخذ القرارات على اساس الاهداف النقدية الي تحدها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد .
 - (2) الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة³: لم تعد الخزينة بعد هذا القانون حرة في اللجوء الى عملية القرض وتمويل عجزها عن طرق اللجوء الى البنك المركزي ، ويسمح هذا المبدأ بتحقيق ما يلي :

استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة .

تقليل ديون الخزينة تجاه البنك المركزي و القيام بتسديد الديون المتركمة عليها

تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال .

الحد من الاثار السلبية للمالية على التوازنات النقدية ، والغاء لاكتتاب الاجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية ، وتحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن ان يقبلها البنك المركزي في محفظته ، والتي لا تتعدى نسبة 20% من قيمة الايرادات العادية للسنة المالية السابقة .

(3) الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة لائتمان⁴: ابعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد ، لئبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة ، ثم اصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد ادارية وانما يركز اساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع .

(4) انشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: جاء قانون النقد والقرض ليبلغى التعدد في مراكز السلطة النقدية ، وكان ذلك بانه انشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن اي جهة كانت ، وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية وبالذات في جهة جديدة اسمها مجلس النقد والقرض ، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية وحيدة ومستقلة وموجودة في الدائرة النقدية .

المطلب الثالث : اهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض :

¹الهام طراد ، مروى مزهودي : "دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الاوراق المالية " دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2015/2016 ص 10

²كمال زيتوني ، مرجع سابق ، ص 07

³بمينة شبيرة : مرجع سابق ، ص 77 .

⁴أميحيدي دليلة ، الحاج أحمد محمد: "الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 10/90" دراسة قياسية رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة أحمد درارية إدرار ، الجزائر 2018/2019 ص12.

بعد اكثر من عشرية على تطبيق الاصلاح النقدي وفقا للاطار المتعلق بالنقد والقرض ،
تم تعديل اطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر ومن اهم التعديلات نذكر :

1_تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001¹: ان التعديلات التي ادخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الامر 01/01 مست بالاساس هيكل النظام البنكي ، وتهدف الى تقسيم مجلس النقد والقرض الى جهازين :

الجهاز الاول : يتكون من مجلس الادارة الذي يشرف على ادارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود النصوص عليها في القانون .

الجهاز الثاني : يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس ادارة بنك الجزائر ، والمادة 03 من الامر 01/01 تعدل المادة 23 من قانون 10/90 والتي تنص على انه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه الى قواعد التوظيف العمومي وتتفاى مع كل نيابة تشريعية او مهمة حكومية .

2_تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003²: بعد افلاس وانهيار بنك الخليفة و البنك التجاري والصناعي الجزائري ، لجأت السلطات العمومية الى اعادة صياغة قانون 10/90 بالأمر رقم 11/03 الصادر في 26 اوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض ، هذا النص الجديد والمشرع للنشاط المصرفي والمالي يستجيب لثلاثة اهداف وهي :

1-2- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل افضل :من خلال

- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الادارة ومجلس النقد والقرض
- توسيع صلاحيات المجلس الذي تخول له اختصاصات في مجال النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والاشراف
- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة

2-2- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي: وذلك عن طريق

- اعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الارصدة الخارجية والمديونية الخارجية .
- إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية و المالية ، وتسيير بنك الجزائر
- تحقيق سيولة افضل في تداول المعلومات المالية .
- اتاحة تسيير نشاط المديونية العمومية

2-3- تهيئة الظروف من اجل حماية افضل للمصارف وادخار الجمهور : وذلك من خلال

- تقوية شروط ومميزات اعتماد المصارف وتسييرها ، والعقوبات الجزائية المفروضة على مرتكبي المخالفات
- زيادة العقوبات و الجزاءات لمخالف القانون المصرفي اثناء القيام بالنشاطات المصرفية

¹يمينة شبيرة ،مرجع سابق ،ص 79

²كمال زيتوني ،مرجع سابق ص 09

- منع تمويل نشاطات المؤسسات المملومة من طرف مدراء ومسيري المصرف
- تقوية حقوق جمعية المصارف و المؤسسات المالية ، واعتماد هذه الهياكل من طرف بنك الجزائر
- تقوية شروط عمل مركز المخاطر

3- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004¹**: القانون رقم (01-04) الصادر في تاريخ 04 مارس 2004 ، الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر ، فقانون النقد والقرض 10/90 حدد الحد الأدنى لرأس مال البنك بـ 500 مليون دينار جزائري و 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية ، بينما حدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك في 2004 بـ 2.5 مليار دينار و بـ 50 مليون دينار للمؤسسات المالية ، كما حدد شروط تكوين الاحتياطي الاجباري لدى دفاتر بنك الجزائر ، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الاجباري بين 0% و 15% كحد اقصى .

- 4_ **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008²**: قانون 08 جانفي 2008، يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية اصدار صكوك دون رصيد وينص على ما يلي :
- وضع قوانين لمكافحة اصدار الصكوك دون رصيد
 - التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ او نقص الرصيد
 - طبقا للمادة 526، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزيائنها

5- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009**: تضمن ما يلي :

- الامر رقم 01-09 المؤرخ في 17 فيفري 2009 ، المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد
- الامر رقم 03-09 الصادر في 26 ماي 2009 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي

6- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010**: جاء هذا الاصلاح لسنة 2010 عن طريق الامر رقم 04-10 المؤرخ في 26 اوت 2010 حيث تضمن ما يلي :

- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل المشاكل
- الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة افضل البنوك
- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف

¹الهام طراد ، مروي مزهودي ، مرجع سابق ، ص 15

7-تعديلات قانون النقدوالقرض لسنة 2011 :قصد تطوير اكثر إطار التنظيمي للاستقرار المالي ، وفي تأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية ، واصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011 ، يلزم البنوك معامل سيولة ادنى يجب احترامه ، كما اصدر المجلس نظاما ثانيا من اجل إرساء تطبيق احسن لتسيير السيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك ، وتحسين نوعية التقارير الاحترافية ، كما ساهم هذان الجهازان بدعم ادوات الاشراف والرقابة ، في تعزيز اكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في اطار ادارته للسياسة النقدية .¹

8_تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017:بعد انخفاض اسعار المحروقات في السوق العالمية ،شهدت الجزائر تراجع في اراداتها لتمويل الموازنة العامة ، والتي تعتمد اساسا على المحروقات .

لجأت الجزائر الى سياسة التسيير الكمي ،و التي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، من اجل تمويل الموازنة العامة للجزائر ، وهذا بإصدار قانون النقد والقرض 10-17 المؤرخ في 11 اكتوبر 2017 والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45، والتي تنص على ان يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في².

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة
- تمويل الدين العمومي الداخلي
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار

تنفيذ هذه الآلية لموافقة برنامج الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي ان تفضي في نهاية الفترة المذكورة اعلاه كأقصى تقدير الى توازنات خزينة الدولة .

ومن ابرز ما جاء به قانون النقد والقرض 10-17 المؤرخ في 10/11/2017 على التالي:

- ✓ يرخص للبنك المركزي بشراء مباشرة السندات من الخزينة العمومية، بهدف تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية ، والتي كانت قبل هذا القانون في شكل اذونات الخزينة لا تتعدى 240 يوم ، او التسبيقات لا تتعدى 10% من اجراءات السنة الفارطة .
- ✓ يرخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية بهدف تمويل الدين العمومي الداخلي على عكس المادة 46 من الامر 03-11 في فقرتها الثالثة
- ✓ يرخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية وذلك لتمويل الصندوق الوطني للاستثمار

¹الهام طراد ،مروى مزهودي ، مرجع سابق ص ص 15 17
²المادة 45 من القانون رقم 10-17 المؤرخ في 10/11/2017

المبحث الثاني: مؤشرات السياسة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر ما بين (2018_2005)

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2018_2005).

تنبهت الجزائر على غرار الدول الى أهمية اعتماد سياسة نقدية تستند الى قوانين وأطر منظمة تصدر عن البنك المركزي، وبناء نظام مالي مصرفي سليم يضمن استقرار المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث مرت السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري بعدة تحولات وتغيرات من خلال أوامر وأنظمة وقوانين، تنظم وتحكم سيرورة تنفيذ السياسة النقدية .

ومن أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية في معالجة الاختلالات النقدية، استحدثت السلطات النقدية أدوات تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد الوطني وخاصة في ضوء ظروف السوق النقدية، غير أن الأدوات المستعملة من قبل السياسة النقدية في الجزائر تتمثل في الأدوات المباشرة، مثل تسقيف معدلات الفائدة وبعد صدور قانون 90_10 المتعلق بالنقد والقرض أصبح بنك الجزائر يستعمل خليطاً متجانساً من الأدوات المباشرة والأدوات الغير مباشرة للتحكم في السيولة النقدية منها ما يلي :

1 معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإجباري

خلال السنوات الأولى من عشرينات القرن المالي وتحديدًا الى غاية 1994 كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدا ومن خلال تسهيل إعادة الخصم أو اتفاقيات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك التجارية، ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة، بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك الى تشوهات شديدة في توزيع الموارد، وفي أكتوبر من نفس السنة ومن أجل معالجة أجه الضعف هذه، فان بنك الجزائر فرض احتياطيًا إلزاميًا على البنوك التجارية بنسبة 3% من مجموع الودائع المصرفية لسنة 2000 ثم تم رفعه إلى 4.25 سنة 2001 ليرتفع مرة أخرى إلى 6.25 سنة 2002 وبقي ثابتًا سنة 2003 أما معدل إعادة الخصم فكان وصل الى 6% سنتي 2000 و2001 وانخفض سنة 2002 الى 5.5% وبقي في انخفاض في حدود 4% خلال سنتي 2003 و2004 . ويمكن توضيح تطور معدلات الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم خلال الفترة (2018_2005) من خلال الجدول الآتي :

الجدول (1_1): تطور معدل الاحتياطي الإجباري و معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2018_2005)

السنوات	الاحتياطي الإجباري %	معدل إعادة الخصم %
2005	6.50	04
2006	6.50	04
2007	6.50	04
2008	8.00	04
2009	8.00	04
2010	9.00	04
2011	9.00	04
2012	11.00	04

04	12.00	2013
04	12.00	2014
04	12.00	2015
3.5	8.00	2016
3.5	04	2017
3.5	01	2018

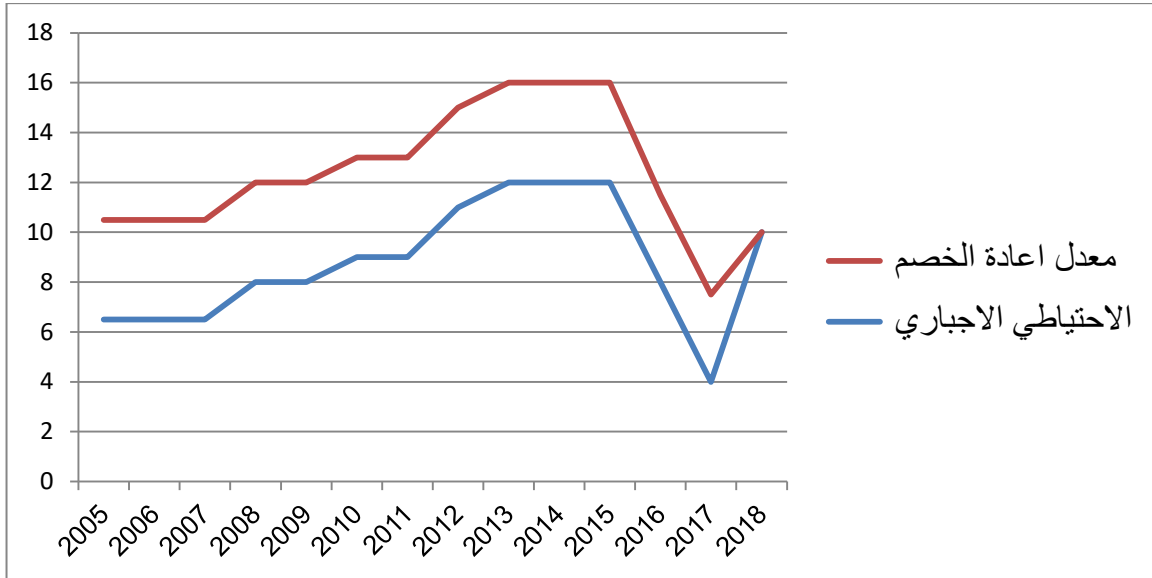
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على

_ بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 11، سبتمبر 2010، ص 19.

_ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 26، جوان 2014، ص 19.

_ بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 45، مارس 2019، ص

الشكل(1): منحنى بياني يمثل تطور معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإجمالي خلال (2018_2005)



نلاحظ من خلال الشكل أن معدل الاحتياطي الإجمالي بقي ثابت طيلة الثلاث السنوات الأولى للدراسة 2005 و2006 و2007 بنسبة 6.5% ثم ارتفع سنتي 2008 و2009 ليصل إلى 8% وهذا راجع إلى حالة السيولة المفرطة التي عرفتها المنظومة البنكية وتدخل السلطة النقدية بهدف امتصاص السيولة النقدية الزائدة لدى البنوك، وفي سنة 2010 و2011 وصل إلى نسبة 9% ليرتفع سنة 2012 إلى 11%، كما تم تعديل معاملها في سنة 2013 ليرتفع إلى 12% وبقي ثابت إلى غاية سنة 2015 بنفس المعدل وكل هذا قصد تعزيز دور السياسة النقدية في التحكم، لينخفض سنتي 2016 و2017 بمعدل 8% و4% على التوالي وتم رفعه إلى 8% في سنة 2018.

أما معدلات إعادة الخصم بقيت ثابتة طيلة فترة 2005_2015 بنسبة 4% وهذا يدل على تحسن الوضع الاقتصادي، وانعدام التمويل لدى بنك الجزائر ثم انخفضت إلى 3.5% سنة 2016 حيث شهدت هذه الفترة إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها ثم ارتفعت في سنة 2017 لتصل إلى 3.5% ودامت إلى سنة 2018 وإلى يومنا هذا.

2 سياسة السوق المفتوحة :

نص قانون النقد والقرض 10/90 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال للمتاجرة في السندات العمومية التي لا يتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة،¹ لكن بعد صدور الأمر 11/3 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف 20% وجعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية².

رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 وشملت مبلغا يقدر 04 مليون دج بمعدل فائدة متوسط 14.94% ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناس السيولة الفائضة، لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية المدى المتوسط والطويل الأجل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 والى غاية 2009، رغم أن دورها يبقى مهما وفعالا وقويا وهو ما يسمح بتعديل السيولة البنكية³.

3 آلية استرجاع السيولة :

تعتبر هذه الأداة إحدى تقنيات التي استخدمها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أبريل من سنة 2002 بحيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة ولأل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

وقد سمحت هذه الأداة لبنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عن حوالي 450 مليار دينار خلال الأشهر الأولى لسنة 2007 ليتم تعديله لاحقا كي يصل الى 1100 مليار دينار في منتصف 2007 من اجل امتصاص المزيد من السيولة

وتهدف أداة استرجاع السيولة الى الادارة والتحكم بشكل أكثر مرونة في حجم السيولة على مستوى السوق النقدي، إذ تعتبر أداة غير مباشرة تطبق على مستوى السوق عن طريق تدخل بنك الجزائر خلال فترة معينة بعد تحديد حجم السيولة الذي يرغب في استرجاعه، أي أنها عن طريق نداءات العروض بمعدلات تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض من طرف البنوك التجارية فائدة معدلة حسب الحاجة، وتتجلى مرونة هذه الأداة من خلال حرية مشاركة البنوك التجارية في العملية على مستوى السوق النقدية بما يكفل لها ادارة سيولتها حسب رغبتها هذا من جهة أخرى، ومن جهة أخرى حرية بنك الجزائر في تحديد المبلغ الذي يرغب في استرجاعه قبل القيام بالعملية⁴.

¹المادة رقم 77 من قانون النقد والقرض 10_90.

²الأمر 11/03 من المادة 41

³Banque d'Algérie , Evolution économique et monétaire en Algérie ,rapport 2005 ,OP ,cit ,p163 .

⁴طرطار سليم، طرطار ياسين، فعالية السياسة النقدية لتحقيق النمو في الاقتصاد الريعي _دراسة حالة الجزائر

2000_2014، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي، تبسه، 2016، ص38.

المطلب الثاني: تحليل تطور الوضعية النقدية خلال فترة 2005_2018

1 تحليل تطور الكتلة النقدية :

تتكون الكتلة النقدية M2 في الجزائر من النقود الورقية والنقود الكتابية (الودائع تحت الطلب) التي تشكل في مجملها العرض النقدي M1 وأشباه النقود (الودائع لأجل).

يمكن إيضاح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من 2005 الى 2018 من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (2_2): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2005_2018)

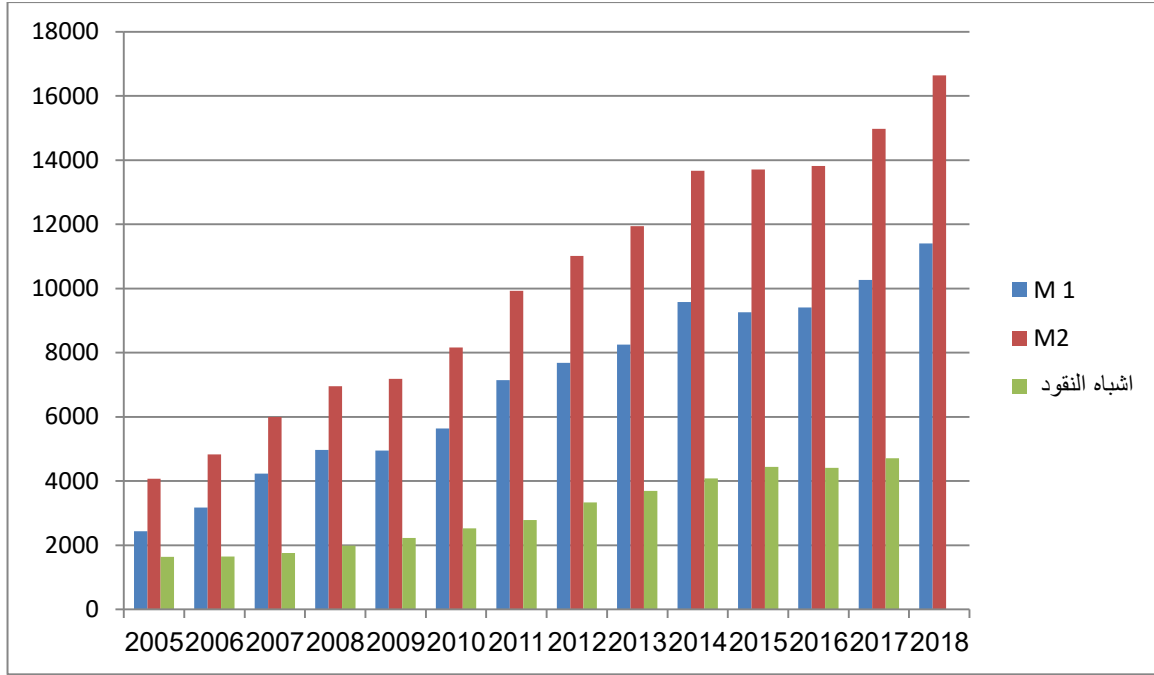
السنوات	M1	M2	اشباه النقود
2005	2437.5	4070.5	1632.9
2006	3177.8	4827.6	1649.8
2007	4233.6	5994.6	1761.0
2008	4964.0	6956.0	1991.0
2009	4949.8	7178.7	2228.9
2010	5638.5	8162.8	2524.3
2011	7141.7	9929.2	2787.5
2012	7681.5	11015.1	3333.6
2013	8249.8	11941.5	3691.7
2014	9580.8	13663.5	4083.7
2015	9261.1	13704.5	4443.4
2016	9407.0	13816.3	4409.3
2017	10266.1	14974.6	4708.8
2018	11404.1	16636.7	5232.6

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على _بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 17، ديسمبر 2008، ص11.

الثلاثية، رقم 25، سبتمبر 2010 ، ص11. _بنك الجزائر النشرة الإحصائية

الثلاثية، رقم 45، مارس 2019 ، ص11

الشكل (2): أعمدة بيانية يمثل تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2005_2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج eIExc.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في حجم الكتلة النقدية M2 حيث بلغت سنة 2005 ما قيمته 4070.5 مليار دج لترتفع سنة 2006 بقيمة 7827.6 مليار دج، واستمرت في الارتفاع مقارنة بسنة 2005 حيث قدرت ب(5994.6، 6956.0، 7178.7) مليار دج للسنوات (2007، 2008، 2009) على التوالي، بلغ متوسط الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2010_2014) ما قيمته 13.4% حيث وصلت الى 11941.5 مليار دج نهاية ديسمبر 2013 مقارنة بسنة 2012 التي بلغت نهاية ديسمبر ما قيمته 11015.14 مليار دج، وهو ما يوضح لنا تباطؤ في العرض النقدي (التوسع) التي شهدتها سنة 2012 تقدر بنسبة 10.94% مقابل 19.91% سنة 2011، بالإضافة الى تباطؤ وتيرة التوسع النقدي المجمع M2 والذي انخفض معدله الى 10.17% في نهاية 2013 مقابل 16.59% في 2012، ثم شهدت الكتلة النقدية نمو ضعيف حيث قدر ب 0.13% خلال 2014 و2015 و2016 وقدرت M2 ب(13816.3، 13704.5، 13663.9) على التوالي وهذا راجع الانخفاض القوي لودائع لأجل لقطاع المحروقات، أما في سنة 2016 بلغ نمو الكتلة النقدية 0.79% ومصدر هذا الانخفاض يكمن في ودائع القطاعات خارج المحروقات بنسبة 3.5%، أما في سنة 2017 و2018 نمت الكتلة النقدية M2 حيث قدرت ب (14974.6، 16636.7) على التوالي.

2 تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية 2018_2005: تتكون مقابلات الكتلة النقدية من صافي الأصول او ما يعرف باحتياطات الصرف، قروض الاقتصاد وقروض الدولة والجدول التالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة ما بين (2005_2018).

الجدول رقم (2_3): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الكتلة النقدية (2005_2018)

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2005	6993.2	1779.8	4179.7
2006	1304.1	1905.4	5515.0
2007	2193.1	2205.2	74151.5
2008	3627.3	2615.5	10246.9

10886.0	3086.5	396.7	2009
11997	3268.1	3510.9	2010
13922.4	3726.5	3406.6	2011
14940.4	4297.5	3283.8	2012
15225.16	5156.3	3235.4	2013
16287.2	5223.2	3428.1	2014
15375.4	7277.2	567.5	2015
12596.0	7909.9	2682.2	2016
11227.4	8880.0	4691.9	2017
9485.6	9976.3	6325.7	2018

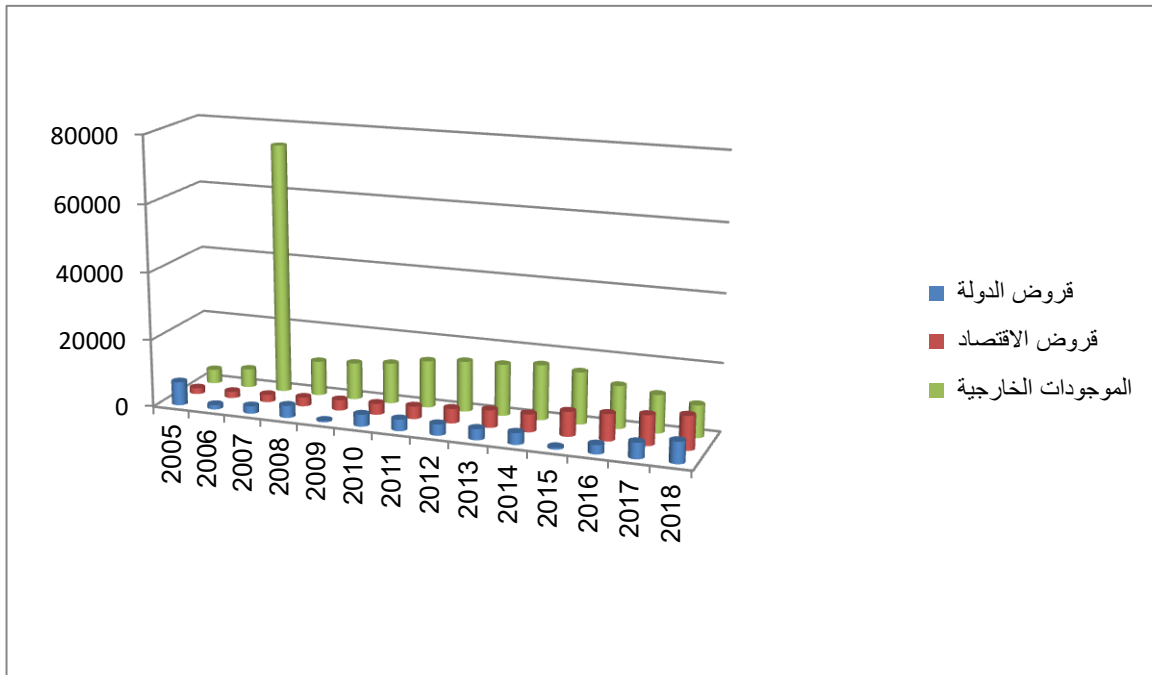
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على :

_بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 17، ديسمبر 2008، ص 11.

_بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25، سبتمبر 2010، ص 11 .

الإحصائية الثلاثية رقم 45، مارس 2019، ص 11.

الشكل (3) :شكل بياني يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2005_2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج eIExc .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القروض الموجهة للدولة قدرت بـ 6993.2 مليار دج سنة 2005 و 1304.1 مليار دج سنة 2006، و 21.9.1 مليار دج خلال سنة 2007 و 3627.3 مليار دج سنة 2008 و 396.7 مليار دج لسنة 2009 ثم بعد ذلك شهدت ارتفاعا بمعدلات نمو ضعيفة ومستقرة نوعا ما خلال السنوات (2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014) حيث قدرت القروض الموجهة للدولة بـ (396.7، 3510.9، 3406.6، 3283.8، 3235.4، 3428.1، 567.5) مليار دج على التوالي، وهذا نتيجة للدور التي لعبته الخزينة العمومية في هذه الفترة في عمليات تمويل بعض السلع الاستهلاكية و القروض الممنوحة للشباب في اطار توفير مناصب الشغل. لتسجل بعد ذلك انخفاضا لتصل 567.5 مليار دج سنة 2015 لترتفع بقوة 74.9%، منتقلة من 2682.2 مليار دج سنة 2006 الى 4691.9 مليار دج نهاية 2017 لترتفع بنفس المقدار تقريبا سنة 2018 حيث قدرت بـ 6325.7.

أما القروض الموجهة للاقتصاد سجلت في سنة 2005 قيمة 1779.8 مليار دج، ثم ارتفعت قيمتها سنة 2006 الى 1905.4 مليار دج، وفي سنة 2007 قدرت ب 2205.2 مليار دج، واستمر هذا النمو القوي المسجل في القروض الموجهة للاقتصاد، ومن المهم الإشارة الى أنه في سنة 2008 ترافق لتعزيز انتعاش القروض للاقتصاد مع بداية دورة تنازلية وتأثر توسع الكتلة النقدية M2 حيث ارتفعت بنسبة 18.6% و قدرت بقيمة 2615.5 مليار دج، وارتفعت في سنة 2009 بنسبة 20.1% حيث قدرت بقيمة 3086.5 مليار دج، وايضا ارتفعت سنة 2010 بقيمة 3268.1 مليار دج، وهو ما يؤكد الطبيعة المستمرة لانتعاش القروض للاقتصاد، ثم ارتفعت سنويا بنسبة 14.0% حيث قدرت بقيمة 3726.5 مليار دج خلال سنة 2011 ثم ارتفعت بوتيرة 15.1% في سنة 2012 التي قدرت ب 4287.6 مليار دج، وسجلت سنة 2013 رقما قياسيا في مجال نمو قروض الاقتصاد بالمفهوم الحقيقي بنسبة 20.3% بقيمة 5156.3 مليار دج، واصلت القروض الموجهة للاقتصاد تزايدها خلال سنة 2015 و قدرت ب 7277.2 مليار دج مقارنة بسنة 2014 حيث قدرت بقيمة 5223.2 مليار دج، ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا في سنة 2016 بقيمة 7909.9 مليار دج وفي سنة 2017 بقيمة 8880.0 مليار دج، وفي سنة 2018 بقيمة 9976.3 مليار دج .

قدرت الموجودات الخارجية (الأصول الخارجية) في سنة 2005 ب 4179.7 مليار دج وارتفعت سنة 2006 الى 5515.0 مليار دج واستمرت في الارتفاع سنتي 2007 و 2008 حيث بلغت نسبة 34.46% و 38.18% وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات حيث واصلت الارتفاع في سنة 2009 الى 10886.0 مليار دج، وبلغ صافي الموجودات الخارجية سنة 2010 قيمة 11997 مليار دج في نهاية السنة، حيث ارتفعت هذه الأخيرة ب 10.2%، وحسب الوضعية النقدية لسنة 2011 عودة التوسع النقدي خلال الفترة ما أدى الى نمو كبير لقروض الاقتصاد وزيادة معتبرة للموجودات الخارجية التي بلغت خلال سنة 2011 زيادة ب 10.36% وهذا ما يوضح صلابة الوضعية المالية الخارجية .

عرفت الموجودات الخارجية نهاية ديسمبر 2013 بقيمة 15225.16 مليار دج مقابل 14940.4 مليار دج سنة 2012، 16287.2 مليار دج سنة 2014، وفي سنة 2015 عرفت تقلصا قويا بنسبة 18.1% منتقلة من 15375.4 مليار دج الى 11227.4 مليار دج وهو يمثل عموما في ظرف يتميز باستقرار شبه كلي لقيمة مقابل العملة الأمريكية، وفي 2017 عرفت الأصول تقلصا بنسبة 10.9% بقيمة 11227.4 مليار دج مقابل 18.1% في 2016 و قدرت بقيمة 12596.0 مليار دج وفي سنة 2018 قدرت بقيمة 9485.6 مليار دج .

المطلب الثالث: استقرار أسعار الصرف في الجزائر للفترة (2005_2018).

في إطار تحرير نظام الصرف، تم وضع سوق للصرف بين المصارف من طرف بنك الجزائر منذ بداية 1996، وبالتوازي مع ذلك، استكملت عملية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية في 1997 لما قامت الجزائر بالمصادقة على ترتيبات المادة الثامنة من القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي

يتمثل هدف سياسة الصرف في الجزائر في ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في الأجل الطويل عند قيمته التوازنية التي تحددها أساسيات الاقتصاد الوطني.

لقد عرف سعر الصرف الدينار في الفترة 2005_2018 تغيرات كبيرة مقابل بعض العملات الصعبة ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

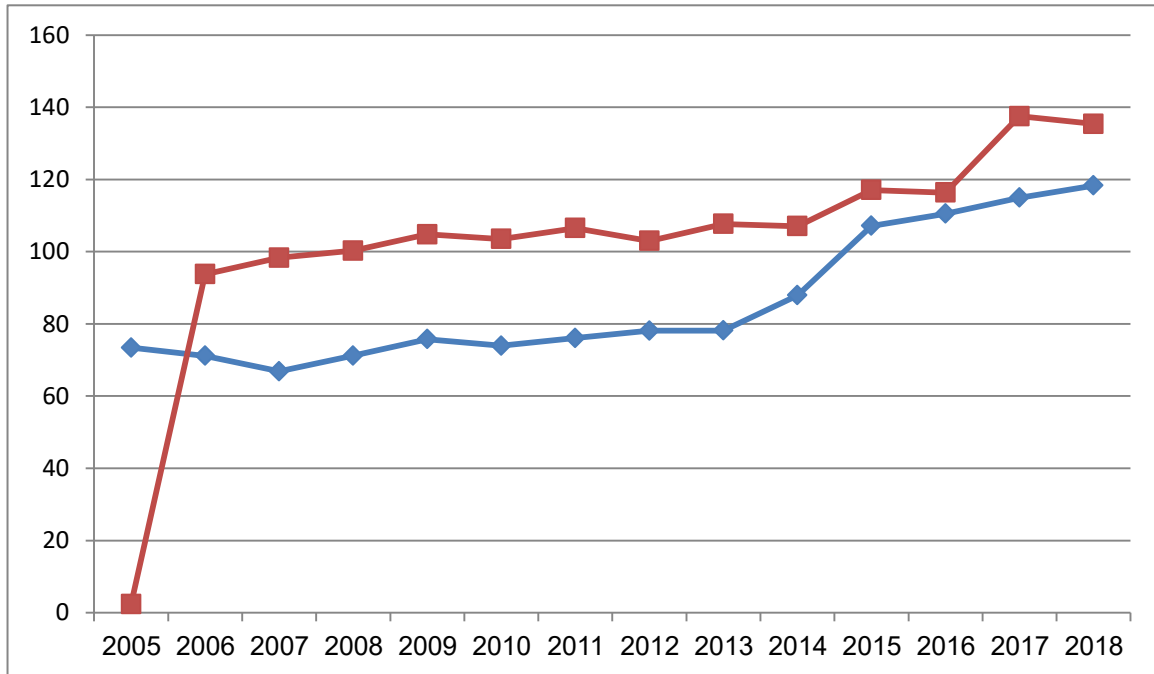
الجدول(2_4):تطور الدينار مقابل الدولار الأمريكي والأورو وبعض العملات الصعبة خلال (2005_2018)

العملات	الدولار الأمريكي	الأورو	جنيه إسترليني	الين الياباني	فرنك السويسري	الدولار الكندي
2005	73.3799	87.0176	126.7356	62.5762	5589.3592	63.1469
2006	71.1582	93.7545	139.8275	59.8622	5831.2057	61.3328
2007	66.8299	98.3302	133.4863	59.6483	5784.6051	68.2077
2008	71.1856	100.2749	111.1135	78.8814	6734.71.81	58.5359
2009	75.7309	104.7798	117.3134	78.8283	7049.2761	69.2412
2010	73.9437	103.4953	114.6414	90.9293	7896.5939	74.0363
2011	76.0563	106.5322	117.9759	98.0293	8087.6547	74.4774
2012	78.1025	102.9496	126.2773	90.7114	8532.9958	78.4774
2013	78.1524	7.649210	129.0816	74.4415	8790.5521	73.4101
2014	87.9039	107.0538	136.8367	73.8347	8902.5625	75.6651
2015	107.1317	117.0575	158.8078	88.9761	10820.8332	77.1787
2016	110.5274	116.3743	135.7331	94.6742	10842.9302	81.9815
2017	114.9327	137.4883	154.8333	102.0219	11766.2476	91.5434
2018	118.2906	135.3836	150.6599	107.3077	11997.6271	86.8826

المصدر:مناعداد الطالبتين اعتمادا على:

_بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم15، سبتمبر 2011، ص21.
_بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم25، مارس 2014، ص21.

الشكل (4):منحنى بياني يمثل تطور الدينار الجزائري مقابل عملة الدولار الأمريكي والأورو خلال (2005_2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج eIExc

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى السابقين عرف سعر صرف الدينار خلال الفترة 2005_2008 انخفاضا محسوسا، هذا ما يدل على تحسن قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، حيث قدر في سنة 2005 ب73.3799 دج للدولار الواحد و71.1582 دج للدولار الواحد سنة

2006 و66.8299 دج للدولار و71.1856 دج للدولار الواحد خلال سنة 2008 وفي هذه الأخيرة بقي سعر الصرف الفعلي الحقيقي قريبا من التوازن ،وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول احتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر واستقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبرا .

وفي الفترة ما بين (2009_2018) عرف سعر صرف الدينار في هذه المرحلة ارتفاعا محسوسا ،حيث سجل في 2009 بقيمة 75.7309 دج للدولار الواحد ليصل الى 78.1025 دج الدولار الواحد ،هذا ما يدل على انخفاض جديد لقيمة الدينار الجزائري كما تواصل التراجع على مستوى الدينار بع 2014 حيث عادل 87.9039 دج الدولار الواحد ،وبين سنتي 2015 و 2016 انتقل من 107.1317 دج للدولار الواحد في سنة 2015 الى 110.5274 دج للدولار الواحد وهذا راجع الى تراجع اسعار البترول في هذه الفترة ،واصل الدينار انخفاضه في سنتي 2017 و2018 و قدر بـ114.9327 دج للدولار الواحد و118.2906 دج للدولار الواحد وكل هذا الانخفاض في العملة راجع بالدرجة الأولى للتذبذب في أسعار البترول .

ومن ناحية اخرى نلاحظ انخفاض قوي في قيمة الدينار الجزائري مقابل الأورو في استمرار طيلة الفترة (2005_2007) في الانخفاض ،وفي 2008 والذي تتزامن مع تطور الدينار مقابل الأورو وهذا ما أدى الى تعزيز سعر الصرف الفعلي للدينار ،ثم انخفاض الدينار مقابل الأورو في الفترة الأخيرة للدراسة (2009_2018) وبقيت قيمة الدينار في تذبذب مستمر بين الارتفاع و الانخفاض مقابل العملات الصعبة الأخرى الموضحة في الجدول.

الجدول رقم (2_5) :تطور الدينار مقابل بعض العملات خلال الفترة (2005_2018).

السنوات	الدرهم الإماراتي	الريال السعودي	الدينار الكويتي	الدينار التونسي	الدرهم المغربي	الريال العماني
2005	19.9782	19.5662	251.3011	53.8055	7.954	0.2775
2006	19.3741	18.974	246.0944	54.7687	8.4233	0.2691
2007	18.1939	17.8233	244.628	54.689	8.645	0.2667
2008	19.3797	18.9664	257.7681	54.3586	8.9293	0.3017
2009	19.8013	19.3910	253.5946	55.2310	9.2466	0.3083
2010	20.1322	19.7178	262.8645	51.4159	8.8406	0.3134
2011	20.7074	20.2812	272.9458	50.8330	8.8406	0.2631
2012	21.2643	20.8248	277.7475	50.3660	9.2471	0.2685
2013	21.2781	21.2781	276.9893	47.6510	9.6018	0.2687
2014	23.9318	23.4223	300.5271	47.2780	9.7452	0.3022
2015	29.1674	28.5670	352.9875	53.2398	10.8376	0.3683
2016	30.0935	29.5670	361.2008	47.8018	10.8954	0.3686
2017	31.2870	30.6479	380.8243	46.8024	12.2903	0.3951
2018	32.2041	31.5332	389.6907	39.5403	12.4125	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على :

- _بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 15، سبتمبر 2011، ص21
- _بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 25، مارس 2014، ص21.
- _بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 48، ديسمبر 2019، ص21

خلاصة الفصل الثاني

ان البنك المركزي الجزائري له اهمية كبيرة في الدولة من حيث تولية مهمة الاصدار النقدي ، ومهمة ادارة السياسة النقدية ويقوم ايضا بمختلف الاعمال المصرفية التي تحتاج اليها الحكومة .

تحسنت المؤشرات الاقتصادية في الجزائر منذ منتصف التسعينات ، ويعود ذلك الى السياسات الاصلاحية المعتمدة وتحرير سعر صرف الدينار بعد تخفيض قيمته وهذا مكان له اثر ايجابي على تحسين الوضع الاقتصادي وعودة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي .

لقد حاولت الحكومة الجزائرية منذ مطلع التسعينات معالجة المشاكل الاقتصادية التي مرت بها ولازالت التي تركت اثارها على مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتجددت محاولاتها في ذلك من خلال اتباع سياسة نقدية تتضمن تخفيض قيمة الدينار ، حيث عمل بنك الجزائر من خلال تدخله في سوق الصرف على تدعيم العملة الوطنية ومحاوة الحفاظ على استقرارها قدر الامكان وذلك عن طريق القواعد والتعليمات القانونية المنظمة لعملية الصرف و حركات رؤوس الاموال من والى الخارج .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة موضوع: دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار العملة الوطنية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005_2018)، وكان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على دور وفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في العملة الوطنية، ولأجل ذلك تم التطرق الى تحليل وتقييم السياسة النقدية ومؤشراتها و تقديم تحليل حول الوضعية النقدية للجزائر، تقييم التطور الحاصل على سعر الصرف خلال فترة الدراسة .

وتم استعراض وتوضيح المفاهيم المتعلقة بالموضوع وذلك في عدة نقاط أساسية، في البداية تم تناول مفهوم السياسة النقدية وأهم أدواتها والأهداف التي تسعى اليها. بعد ذلك تطرقنا الى ثاني متغير وهو سعر الصرف مفهومه ووظائفه وأنواعه ثم النظريات المحددة لسعر الصرف وأخيرا أنظمة سعر الصرف ودور السياسة النقدية في ضبط سعر الصرف .

وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي

أولا: نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا هذه توصلنا الى مجموعة من النتائج :

_يرمي تحقيق استقرار احد المتغيرات الاقتصادية الكلية الى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية مثل استقرار العملة الوطنية، لكن يمكن ان تتعارض الأهداف مما يكون أثار غير مرغوب فيها على الأهداف الأخرى .

_للوصول الى الهدف النهائي لا بد للسياسة النقدية أن تستخدم إستراتيجية مرورا بالأهداف الأولية ثم الأهداف الوسيطة ثم النهائية وذلك يؤدي للاستقرار الاقتصادي .

_لا يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف واحد أو هدفين على الأكثر لأنه غالبا ما تكون الأهداف متعارضة مما ينعكس على باقي الأهداف الأخرى، وتحقيق أثار غير مرغوبة للسياسة النقدية .

_السياسة النقدية أداة هامة في يد السلطة النقدية، لتستخدمها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضبط عرض النقد بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي.

_ارتبط تطور الكتلة النقدية، أدوات السياسة النقدية ارتباطا وثيقا بالتطورات على أسعار الصرف.

ثانيا: التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذا البحث تم رصد بعض التوصيات التي تتمثل فيما يلي:

_ينبغي على السلطة النقدية تسخير جهودها للتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتلاءم ومتطلبات النشاط الاقتصادي على النحو الذي يساعد على زيادة فعالية السياسة النقدية للبنك المركزي .

_ينبغي التخطيط للسياسة النقدية وتنفيذها بشكل متناسق مع باقي السياسات الاقتصادية للتمكن من تحقيق أهدافها بأكبر قدر من الفعالية .

_ضرورة إعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي في مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في الوضعية النقدية ،

_ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة من أجل التنويع في أدوات السياسة النقدية غير المباشرة .

_ضرورة مراقبة وتقييم الوضعية النقدية بما يتوافق مع احتياطات النشاط الاقتصادي .

_تعتبر الأصول الخارجية محدد هيكل نمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع .

_العمل على تجسيد ما يقر به قانون النقد والقرض خاصة فيما يتعلق باستقلالية البنك المركزي .

ثالثاً: أفاق الدراسة

تناول بحثنا هذا موضوع دور السياسة النقدية في استقرار العملة الوطنية في الجزائر ،والذي حاولنا من خلاله الإلمام بكل جوانب المتعلقة به ،لكن ومع وصولنا الى نتائج الدراسة الا أننا ندرك وجود بعض التقصير والنقائص فيه ،وكذا بعض الجوانب التي مازالت تحتاج الى بحث ودراسة أعمق ،وبالتالي فان هذا الموضوع تحتاج الى دراسات وبحوث أخرى لتغطية ما ينقص منه وإثرائه أكثر من خلال إشكاليات أخرى ، ونرجو أن تكون هذه النقاط انطلاقا لبحوث قادمة :

1_ دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية .

2_ انعكاس استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية .

3_ دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي .

قائمة المراجع :

أولا :الكتب .

- 1 احمد أبراهيم محمد متولي دهشان؛ "التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واثره على متغيريالتضخم وسعر الصرف في مصر"؛دراسة مقارنة ؛كلية الحقوق ؛ جامعة الزقازيق ؛مصر
- 2_ الطاهر لطرش ،الاقتصاد النقدي والبنكي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،09_ 2015.
- 3_ أحمد بلو دين ،الوجيز في القانون البنكي الجزائري ،دار بلقيس الجزائر .
- 4_ برعي محمد خليل ،سويبي عبد الهادي ،النقود والبنوك ،مكتبة نهضة الشروق ،القاهرة 1984.
- 5_ د\سهام محمد السويدي ؛"استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية " ؛الدار الجامعية للنشر ؛ الاسكندرية ؛طبعة الاولى؛ مصر 2010
- 6_ قدي عبد المجيد المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية ،الطبعة الأولى ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2005 .
- 7_ قدي عبد المجيد ،البعد الدولي ،برعية صندوق النقد الدولي،جامعة التكوين المتواصل الجزائر ،الطبعة الأولى ،2011.
- 8_ عبد الحميد عبد المطلب ،السياسات النقدية واستقلالية لبنك المركزي ،الدار الجامعية للنشر ،مصر 2007.
- 9_ عبد الله رائد واخرون ،النقود والمصارف ،دار الأيتام ،الأردن ،2013.
- 10_ علي توفيق صادق ؛ معبد علي الجارحي ؛نبيل عبد الوهاب لطيفة ؛ السياسات النقدية في الدول العربية ،صندوق النقد العربي ،معهد السياسات الاقتصادية ؛ العدد الثاني ؛ ابوظبي 1996
- 11_ مجدي محمود شهاب ،الاقتصاد الدولي المعاصر،دار الجامعة الجديدة ،مصر ،2007.
- 12_ مصطفى يوسف كافي ،مبادئ العلوم الاقتصادية ،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،2014 .

13_ شفيري موسى وآخرون ،التمويل الدولي نظريات التجارة الخارجية ،دار المسيرة ،عمان الأردن ،2015.

14_ طاهر فاضل البياتي ،النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة ،دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى ،2013 .

ثانياً:المجلات

1_ بلقاسم العباس ،سياسات اسعار الصرف ،مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،العدد 23 نوفمبر .

ثالثاً:المذكرات

1_ الهام طراد ، مروى مزهودي : "دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الاوراق المالية " دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،جامعة العربي التبسي ،تبسة ،الجزائر ،2015/2016.

2_ العايب أمال ، البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف دراسة حالة الجزائر خلال 2000_2013مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر علوم اقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ،2015

3_ أمجيدي دليلة لحاج أحمد محمد: "الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 10/90" دراسة قياسية ،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة أحمد درارية ادرار ، الجزائر 2018/2019

4_ جبار بشرى ،السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي ،حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ،مالية وتأمينات وتسيير المخاطر ،العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن المهدي ،أم البواقي ،2012_ 2013،

4_ عبد الرزاق بن زاوي ،سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1970_2007،اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية غير منشورة جامعة الجزائر ،الجزائر 2007 .

5_ قناد أسماء ،دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،اقتصاد¹ العلوم الاقتصادية ،علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم تسيير ،أبو بكر بلقايد ،2015_ 2016.

طرطار سليم ،طرطار ياسين ،فعالية السياسة النقدية لتحقيق النمو في الاقتصاد الريعي _ دراسة حالة الجزائر 2000_2014،مذكرة ماستر أكاديمي ،جامعة العربي التبسي ،تبسة ،2016
2_ يمينة شبيبة ،فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال 2000_2014 دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2015/2016

رابعاً:الملتقيات والمحاضرات

- 1_ كمال زيتوني مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري ،جامعة محمد بوضياف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2016-2017 ص 12قانون رقم 10/90 الصادر في 14 افريل 1990، المتعلق بالنقد والنقد ، الجريدة الرسمية ، العدد 18 بتاريخ 14/04/1990¹
- 2_ سنوسي علي : "محاضرات في مقياس النظام المصرفي" جامعة محمد بوضياف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2019/2020 .

خامسا:التقارير

- _بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي للجزائر ،التقرير السنوي 2008
- _بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي للجزائر ،التقرير السنوي 2010
- _بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي للجزائر ،التقرير السنوي 2015
- _بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي للجزائر ،التقرير السنوي 2017
- بنك الجزائر النشرات الإحصائية : رقم 17،ديسمبر 2008، رقم 25، سبتمبر 2010، رقم 11، سبتمبر 2010، رقم 15،سبتمبر 2011، رقم 26 ،جوان 2014، رقم 45 ،مارس 2019